جامعة محمد خيضـــــر بســـكرة
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر

-دراسة حالة ولاية بسكرة نموذجا-

2015-2010

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

- سيف الدين جلال . د-حمريط رشيد.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
الأستاذ المشرف	دكتور	مشرفا ومقررا

العام الجامعي: 2015 / 2016.

الإهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

إذا كان لي من نفيس أهديه لأغلى إنسانة عندي أمي حفظها الله بكل نفيس فان الكتاب أغلى ما يهدى فلها أقدم هذا الجهد ، إلـــى من كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي إلى أبي الغالي حفظه الله، و أي إهداء لا يوفيه حقه..إلى إخوتي وأخواتي على دعمهم وتحفيزهم المتواصل .

إلـــــى الأستاذ المشرف .

إلـــــى كل زملائي.

إلـــــى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر- بسكرة -

شكر و تقـدير

قال الله تعالى : **(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)** النمل : 19

عرفانا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل : حمريط رشيد على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة ، وعلى ما أحاطتني به من اهتمام طوال مساري في سنتي الماستر .

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لكل أساتذتي بقسم العلوم السياسية على ما جادوا به .

أخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ، وكل من شاركوني فلسفة السّمو والتألق في الحياة وينتظرون منّي المزيد.

الطالب: سيف الدين جلال

ملخص الدراسة:

– ان الحديث عن الاستثمار المحلي كأداة اقتصادية او سياسية منتهجة من طرف الدولة تستهدف التنمية بكافة أبعادها،يجرنا طوعا إلى دور الجماعات المحلية فيه ومدى إسهامها في تنشيطه داخل ولاية بسكرة ومختلف السياسات المنتهجة من طرف الجماعات المحلية والدور المنوط بها.

– مما سبق نستطيع القول أن ولاية بسكرة هذه الولاية التي تعد بوابة الصحراء ،والتي تتمتع بكم هائل من الموارد و الإمكانيات والتي تمتاز أساسا بطابعها الفلاحي....الخ، لاتزال بعيدة نوعا ما عن ما يعرف بالاستثمار الايجابي بالرغم من تحقيقها مؤشرات ايجابية من الجانب الفلاحي لكن تبقى تعاني من الجانب الصناعي و السياحي و غلبة الطابع الخدماتي عليها نتيجة لكل الإجراءات المعقدة و الروتينية وكل الأوامر المعيقة لعملية الاستثمار.وهذا ان دل على شيء يدل على محدودية الأفكار التنموية لدى صناع القرار بهذه الولاية.

الكلمات الافتتاحية:

الاستثمار المحلي، سياسة عامة محلية، الجماعات المحلية، ولاية بسكرة.

Résumè de l’etude :

Ce qui a ét é dit a propos de l’investissement local comme étant un outil d’économie et de politique connu par l’état vise le développement en général, il nous mène aux rôles des autorités et leur impactes dans la wilaya de Biskra et les différents politiques connus par les autorités et leurs rôles.

De ce qui a été dit, on vois que la wilaya de Biskra, cette wilaya appelée Porte du Désert qui jouie d’une immense force humaine et matérielle et qui est aussi connue par sa nature agricole…etc, est encore loin du développement positive malgré toutes ses réalisations agricoles, elle souffre toujours du coté industriel et surtout touristique et son réseau de services c’est la cause de toutes les étapes qui sont une routine en plus de tous les ordres qui gênent l’investissement, tous cela, montre a quel point est bas le niveau des idées du développement chez les penseurs et les exécuteurs de ce pays.

Les mots clés:

L'investissement local - La politique publique locale -collectivités locales - wilaya de Biskra.

مقدمة

المقدمة العامة:

إن تأثير العولمة على اقتصاديات الدول أصبح أمرا جليا ذلك عبر الدعوة إلى تكريس فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود والزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية وفتح المجال أمام ما يعرف بالاستثمار، والذي أصبح يسيطر على كثير من الاقتصاديات الناشئة في العالم.

وسعيا من الجزائر إلى مواكبة التطورات الحاصلة عملت على القيام بمجموعة من الإصلاحات والتي بدورها تهدف إلى التنويع في الاقتصاد والاهتمام بمختلف المشاريع الاستثمارية المحلية والتي من شأنها خلق اقتصاد محلي قوي.

حيث بحثت الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال على تحسين الأنظمة الإدارية التي بإمكانها ان تحقق مصالحها ومساعيها، فبنت معالم عميقة لتنظيم ممركز وضروري لوحدة الدولة، كما أسست تنظيمات لا مركزية متخذة صلاحيات واسعة والتي أوكلت للجماعات المحلية عبر الإصلاحات المستمرة في كافة المجالات.

إن المكانة المتميزة للاستثمار ودوره في ترسيخ دعائم تنمية المجتمعات، جعله يحتل موقعا بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية في الجزائر في جميع مراحلها ومخططاتها، الأمر الذي أدى بها أن تستحدث الاستثمار المحلي وتوجيهه للنهوض بالجماعات المحلية وتوظيفها وإعطاءها مجالا تنشط فيه، وتعمل على تكريس ودعم حركيتها من خلال مشاركتها في خلق مواد ذاتية، وتبني كل الآليات والسياسات التي من شأنها تلبية حاجيات الوحدة المحلية.

وبالتالي فتجسيد سياسات وبرامج الاستثمار المحلي يصبح امرا ناجحا داخل ولاية بسكرة، خاصة اذا توافرت فيه الإمكانيات التي تجعله قادرا على تحقيق نمو اقتادي محلي وتنمية محلية ممتازة.

فنجاح الاستثمار المحلي في ولاية بسكرة يقف على مدى فعاليته في تحقيق نتائج إيجابية وذلك يتضح من خلال مدى نجاح المشاريع الاستثمارية داخل الولاية.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في:

الجانب النظري:

حيث تعالج هذه الدراسة موضوعا مهما في مسار الاستثمار المحلي، وتساؤل الدول الكبير لسياسات الاستثمار المحلي، بدوره والذي يعتبر جانب من جوانب السياسات العامة المحلية وجدير بالذكر دور البلدية والولاية في تسهيل الاستثمار المحلي والجوانب التي تدخل فيها الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية.

الجانب العملي:

- الوقوف على الدور المنوط بالجماعات المحلية في دعم سياسات الاستثمار المحلي، وهنا تتكلم على الدور الجوهري التي تقوم به البلدية والولاية في إطارها القانوني والجغرافي، ومختلف التسهيلات المقدمة.
- الوقوف على مختلف البرامج والمؤسسات التابعة للبلدية والولاية والمتخصصة في تطوير الاستثمار ودعمه
- مجالات تدخل البلدية والدائرة في سبيل تحقيق استثمار محلي قوي.

أهداف الدراسة:

يسعى الموضوع إلى الوصول لأهداف علمية وعملية يمكن إبرازها فيما يلي:

الأهداف العلمية:

- محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل من سياسة الاستثمار المحلي والسياسة العامة المحلية.
- تزويد المكتبة ببحث علمي يربط العلاقة بين سياسة الاستثمار المحلي بمدى نجاعته في النهوض بالاقتصاد المحلي وإسقاطها في قالب لدراسة حالة ولاية بسكرة كنموذج.

الأهداف العملية:

- تشخيص واقع الاستثمار المحلي في ولاية بسكرة
- الوصول إلى حقائق جلية وواضحة بشأن مناخ الاستثمار الولاية.
- التسهيلات التي يقوم بها الولاية لجذب الاستثمار.
- الصعوبات التي تقف حائلا أمام تطويره وتنشيطه، ووضع رؤية مستقبلية لتنشيطه.

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

الأسباب الموضوعية:

- الكشف عن حقيقة واقع الاستثمار في الجزائر، في سبيل تحقيقي تنمية محلية، والعمل على إيجاد سبل جديدة للدفع بعملية التنمية المحلية وسياسات الاستثمار المحلي داخل الولاية، وأيضا تدعيم البحوث الأكاديمية في المكتبات الجامعية.
- إبراز نجاعة الاستثمار المحلي داخل ولاية بسكرة من خلال دراسة ميدانية، وتقديم ارقام إحصائية حول الموضوع المدروس.

الأسباب الذاتية:

الاهتمام الشخصي بموضوع الاستثمار المحلي لأنه وليد الواقع الذي نعيش فيه،وأيضا حب الاطلاع على سياسات الحكومة و الوحدات المحلية في إطار السياسات العامة المحلية .

وبالنسبة لي كطالب يعتبر الاستثمار المحلي من أهم البرامج في الجزائر بما يحمله من تأثير على جميع المجالات في ظل تراجع أسعار النفط.

الإشكالية:

ان بحثنا هذا يتمحور حول سياسة الاستثمار المحلي داخل الجزائر، وخوصا في ولاية بسكرة، والوقوف على مختلف الاستثمارات داخل الولاية، وعلية نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى فعالية سياسة الاستثمار المحلي في ولاية بسكرة؟**

ووفق هذه الإشكالية تأتي **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما المقصود بسياسة الاستثمار المحلي والسياسة العامة المحلية ?
- ماهي أبرز البرامج والسياسات المنتهجة من طرف الجماعات الحلية لتحقيق الاستثمار المحلي؟
- ما هو واقع سياسة الاستثمار المحلي في ولاية بسكرة، ومجالات دعمه؟

فرضيات الدراسة:

- تنويع آليات وبرامج التشغيل كفيل بتحقيق استثمار محلي قوي.
- للجماعات المحلية دور حيوي في دعم الاستثمار المحلي في حالة توفر الإمكانيات اللازمة لذلك.
- وجود استثمار محلي قوي يترجم وجود قيادات محلية واعية وسياسات فعالة داخل الجماعات المحلية.
- وجود العديد من المؤهلات داخل الولاية من شأنه أن يرفع من نسب الاستثمار داخل الولاية.

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة: للإجابة على الإشكالية يجب إتباع طرق البحث العلمي القائم على توظيف مناهج البحث بغية الوصول إلى الكشف على الحقيقة و الوصول إلى نتائج موضوعية فالبحث يستقر غلى جانب نظري و اخر تطبيقي،فاعتمدنا على:

المنهج الوصفي التحليلي:وذلك في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و اختبار مدى صحة الفرضيات و سرد التعريفات و مختلف المفاهيم حول الاستثمار المحلي .هذا في مايخص الشق النظري.

أما الشق التطبيقي فاعتمدنا على وسيلتين:الأولى اعتمدنا على **وسيلة المقابلة** بهدف الوصول الى بيانات يراها الباحث ضرورية لمباشرة بحثه،معتمدا في ذلك على التبادل اللفظي وذلك من خلال جلب معلومات تتعلق بولاية بسكرة وواقع الاستثمار فيها.

المنهج الإحصائي: تكاد لاتخلو أي دراسة في العلوم السياسية من الإحصائيات و الأرقام كأدلة صادقة و توضيحية كأحد أساليب إثبات الحقائق من خلال إعطاء بعض الإحصائيات و الأرقام توضح واقع سياسة الاستثمار بولاية بسكرة ومدى نجاعتها محليا.

مرجعية الدراسة (الدراسات السابقة):

للقيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المراجع التالية والتي عالجت موضوع الاستثمار المحلي وتناولته من زوايا معينة، وفي وقت معين، وأبقت الباب مفتوحا للمتغيرات والمستجدات الحاصلة ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- مذكرة مهني حمزة، والموسومة بـ "السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر 1999-2014" –دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بسكرة، وتعد من بين أهم الدراسات

المقدمة لدراسة فحوى التشغيل والاستثمار داخل ولاية بسكرة، والقيام بدراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية بسكرة، ومدى فعاليتها في تقديم مختلف المشاريع الاستثمارية داخل الولاية.

- دراسة "منصوري الزين" في أطروحته للدكتوراه المعنونة بـ: آليات تشجيع الاستثمار كآداة لتمويل التنمية الاقتصادية، عرض فيها أهم الآليات التي يمكن من خلالها تشجع الاستثمار وترقيته، وذلك من خلال كونه أداة لتمويل التنمية الاقتصادية.
- أردنا أن نعرج في دراستنا هذه على واقع سياسة الاستثمار في ولاية بسكرة والقيام بدراسة ميدانية لولاية بسكرة ونقدم فيها أرقام وإحصائيات حول المجالات المدعمة من طرف ولاية بسكرة كالزراعة والصناعة
- ويبقى هذا الموضوع محل دراسة وبحث متواصل.

الحدود الزمانية والمكانية للموضوع: يعنى الموضوع بدراسة الاستثمار المحلي الجزائر وبولاية بسكرة بالتحديد في الفترة الممتدة بين 2010-2015.

هيكل الدراسة: تم تقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث فصول، الأول كان فصلا مفاهيميا يتكون من مبحثين يتعلقان بالدراسة المفاهيمية لكل من الاستثمار المحلي والسياسة العامة المحلية، فتناولنا في المبحث الأول: أربعة مطالب، المطلب الأول كان حول مفهوم الاستثمار المحلي، أما المطلب الثاني صور وأشكال الاستثمار المحلي، والمطلب الثالث: أدوات الاستثمار المحلي والمطلب الرابع أهدافه.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة العامة المحلية مفهومها، والمصطلحات المشابهة لها وخصائصها.

أما بشأن الفصل الثاني فعالج دور الجماعات المحلية في دعم سياسات الاستثمار المحلي ونشاطاها فتطرقنا في مبحث أول إلى مساهمة الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي، ويتطرق هذا المبحث وفي ثلاث مطالب إلى : أولا الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، أما المطلب الثاني مساهمة الولاية في

تدعيم الاستثمار المحلي والمطلب الثالث مساهمة البلدية في دعم الاستثمار المحلي، أما المبحث الثاني: سنتناول فيه برامج دعم الاستثمار المحلي ونقصد هياكل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والمبحث الثالث: تناولنا فيه مؤسسات دعم الاستثمار المحلي في دراسة تتكون من مطلبين.

وصولا إلى الفصل الثالث: الذي كان تطبيقيا: "دراسة حالة ولاية بسكرة" كجماعة محلية مسؤولة عن تنمية مجتمعها المحلي من خلال تنشيط الاستثمار المحلي فيها.

وكان في المبحث الأول: المؤهلات الاستثمارية للولاية الذي بدوره يحتوي على أربع مطالب سنتناول فيه التعريف بولاية بسكرة ومؤهلاتها في مجال الصناعة وأيضا المؤهلات الفلاحية للولاية وفي المجال الاجتماعي والثقافي.

ثم أثر هذه السياسات على واقع الاستثمار المحلي ويكون ضمن المبحث الثاني: أثر مساهمة الولاية في قطاع الفلاحة والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المبحث الثالث فنتناول المعوقات التي تواجه الولاية في الاستثمار المحلي ويليه تحديد آفاق الاستثمار المحلي بهذه الولاية.

صعوبات الدراسة:

حيث واجهت الباحث جملة من العراقيل يمكن حصرها فيما يلي:

- قلة المراجع (العربية والأجنبية) التي تتناول الموضوع.
- عدم وجود دراسات تفصيلية حول الاستثمار المحلي.
- صعوبة الحصول على معلومات وأرقام إحصائية من طرف الولاية والمديريات التي لجأنا اليها لجمع المعلومات، نتيجة الإجراءات البيروقراطية المعتمدة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

مقدمة الفصل:

يمثل ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة ضرورة منهجية لا ينبغي تجاوزها في أي بحث علمي ومن هنا فإن هذا الفصل باعتباره فصلا يستهدف ضبط المفاهيم الرئيسية الواردة والمهمة كالاستثمار المحلي وأهدافه والتطرق أيضا الى صوره وأشكاله.

ومن ثم التطرق الى دراسة مفاهيمية أخرى في المبحث الثاني تتكلم عن السياسة العامة المحلية مفهومها، المصطلحات المشابهة لها وأيضا خصائصها، وحتى تكون دراستنا في هذا الفل دراسة هدفها الوصول الى حدود التأثر والتأثير بين مختلف المفاهيم والفواعل الأخرى، وجاءت دراستنا في هذا الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي.
- المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة المحلية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي.

يعد الاستثمار المحلي أحد الآليات التي تعمل الوحدات المحلية على خلقها وتنشيطها وذلك لتقديم الخدمات والتنمية من جهة، وتحقيق الكفاية لحل مشاكل المجتمع من جهة أخرى، وكون الاستثمار المحلي يتم طرحه على المستوى المحلي جاءت صفة المحلية.

لذلك سوف يتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم أساسيات هذا المصطلح في كافة جوانبه ومكوناته:

تتكون دراستنا في هذا المبحث كالتالي:

- **المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي.**
- **المطلب الثاني: صور واشكال الاستثمار المحلي.**
- **المطلب الثالث: أدوات الاستثمار المحلي.**
- **المطلب الرابع: أهداف الاستثمار المحلي.**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

تعريف الاستثمار:

ينطوي هذا المطلب على تعريف الاستثمار أولا من جانبه اللغوي والاصطلاحي، بحيث ان المفهوم تم دراسته من جهتين الاستثمار عامة ثم من جانبه المحلي.

أولا: الاستثمار لغة:

"لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه"[1]

وكلمة الاستثمار مشتقة من الثمر" والثمر حمل الشجر وأنواع المال"

1- حمل الشجر: وهو ما ينتجه الشجر ويطلق مجازا على الولد، ومنه قولهم عن الولد ثمرة الفؤاد.

2- المال ومنه نسبه الإمامان الطبري والنسيابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى" **وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأثمر نفرا**" (الكهف الآية 34)[2]

ثانيا: الاستثمار في الاصطلاح:

الاستثمار: هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.

[1] محمد محمد أحمد السويلم، **الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي.** الإسكندرية: منشأة المعارف، 2009، ص23.

[2] قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي.** الأردن: دار النفائس،2000، ص15.

وهو أيضا تكوين رأس مال عيني جديد، والذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية.[3]

كما يعرف الاستثمار بأنه " كل التضحية الموارد حاليا بهدف الحول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة، يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي، يشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاث عناصر رئيسية تصاحب عملية الاستثمار وهي:

- التضحية بقيم مالية في الوقت الحالي.
- توقع الحصول على قيم أكر مستقبلا مما يعني ربط عائد من الاستثمار.
- ان هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكيد.

والاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو:

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى احتساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون الى التوظيف أو التثمير للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، وهو ما يضيف منفعة او يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية، وبالتالي فإذا كان المال عنصر انتاج فلا د أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة او توسيع طاقة إنتاجية موجودة.[4]

- من خلال مجمل التعاريف المعطاة سابقا نخلص الى تعريف شامل مانع جامع للاستثمار على أنه:
- كل نشاط اقتصادي مرخص به قانونا (مشروع) يحدث زيادة في الطاقة الإنتاجية من السلع الاستهلاكية او الرأسمالية والخدماتية، مع اشتمال الطاقة الإنتاجية.

3- تعريف الاستثمار المحلي:

[3] Ibrahim ngouhnuo.“ Les invese tessements derects étrangers en Afrique central : attractivité et effets économique“ ; **thèse de doctorat son publiée**,(université de sud Toulon var. France. faculté de seinces économique et gestion,).2008.p14.

[4] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**. الأردن: دار المستقبل، 2006، ص ص13-14.

- يعرف الاستثمار المحلي على أنه ذلك الاستثمار الذي يوجه فيه أطراف النشاط الاقتصادي في الداخل(أفراد–مشروعات–دولة) مدخراتهم نحو الحصول على رأس مال إنتاجي يستخدم في الداخل.

انه توظيف المنتج لرأس المال المحلي من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع او خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية المحلية للمجتمع المحلي وزيادة رفاهيته[5]

كما يعبر عن زيادة وإضافة جديدة في ثروة المجتمع المحلي، مثل إقامة المصانع والمزارع والمباني والطرق، باستخدام رأس مال محلي وغيرها من المشروعات التي تعد توسيع للرصيد الاقتصادي للمجتمع.[6]

- تعريف إجرائي للاستثمار المحلي:

- توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع آداة الاستثمار المستخدمة قياسا على ذلك فإن الأموال التي يقوم بها مؤسسات او أفراد بتوظيفها داخل الدولة تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية مهما كانت آداه الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق النقدية، ذهب، عملات .. الخ

- ويقسم الاستثمار المحلي من حيث الجهة المنفذة له الى نوعين هما:
- الاستثمار الخاص يقوم به القطاع الخاص
- الاستثمار العام يقوم به القطاع العام.

[5] محمد غانم، **الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2010، ص44.

[6] بالكعيبات مراد "منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري". **أطروحة دكتوراه**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2011.ص15.

المطلب الثاني: صور وأشكال الاستثمار المحلي.

ان الطرح العام لمفهوم الاستثمار جعل من الاستثمار جزئية تقتصر على الجانب المحلي، ما يفسره تناول البعض لصور وأنواع الاستثمار المحلي، والتي تسهم في وضع اطر محددة لشكل هذا الاستثمار ومضامينه، وعليه فإن هذا لمطلب يتناول صور وأشكال الاستثمار

1- تبرز أشكال الاستثمار المحلي فيما يلي:

أ- الاستثمار المباشر: هو السيطرة العقلية على المشروع برأس ماله النقدي او العيني على المدى المتوسط او الطويل في مشروع قائم او جديد عن طريق شراء كلي او جزئي.

ب- الاستثمار غير المباشر: يشير إلى المشاركة في انجاز المشروع الاستثماري*، بتوفير جزء من الموارد أو كلها من قبل المستثمر، كالقروض، العلاقة الصناعية، براءة الاختراع، المساعدات، جلب التكنولوجيا، التدريب.... الخ[7]

2- كما يصنف الاستثمار المحلي وفق معايير وأسس متعددة والتي من أبرزها:

أ- تصنيف الاستثمار حسب المبادرة: وتصنف الاستثمارات حسب المبادرة الى استثمارات مستقلة وتابعة، الأولى: تمثل البادرة الذاتية، أما بالنسبة للثانية فهي تعتمد على متغيرات متعددة منها برامج الاستثمار الحكومي، القدرات الحكومية، وخاصة بالنسبة لبعض المشاريع الاستثمارية.

---

[7] بالكعيبات مراد، **مرجع سابق**. ص15.

* وهو كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه و يديره منظم يعمل على التاليف والمزج بين عناصر الانتاج (راسمال،العمل،الارض)خلال فترة زمنية معينة.

ب- تصنيف الاستثمارات وفق اتجاهات التأثير:

- استثمارات إنتاجية مباشرة: تهتم بتوليد قيم جديدة سواء كانت قيم السلع، خدمات (عوائد)
- استثمارات إنتاجية غير مباشرة: تعمل على بناء مشروعات لركائز اقتصادية، تكنولوجية او اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر وتشمل هذه الاستثمارات كلا من: مشروعات البنية التحتية.

ت- تصنيف الاستثمارات وفق التخصيص المكاني:

يجري تمييز الاستثمارات من حيث التخصيص المكاني بين الأقاليم وذلك وفقا لبعض الأسس منها:

1- اعتبارات المواقع الملائمة للاستثمارات واعتبارات التوافق القطاعي لتلك المواقع: ويقصد بها مدى توافر المتطلبات الأساسية للاستثمار في مواقع معينة بحيث تتوطن فيها المشاريع المعنية ويفترض أن يقابل ذلك التوافق المنافع الاقتصادية لهذه المشروعات مع توجهات التنمية لهذه المواقع والأقاليم.

2- التأثيرات الموقعية للمشروع الاستثماري: فهي تختلف حسب نوع المشروع وحجمه ومدى ارتباطه باقتصاديات الإقليم، وبالتالي فإن لبعض الاستثمارات قد لا يستنزف موارد كبيرة نسبيا.[8]

كما أن للاستثمار المحلي مجالات تتعدد وتختلف من دولة الى أخرى وهذا من منطلق الظروف والإمكانيات والموارد المتاحة والتي تشكل اهم محددات الطبيعة الاستثمارية المحلية وحجمها ومكانتها في مخططات التنمية فيوجد:

أ- الاستثمارات الاجتماعية:

[8] هوشيار معروف، **مرجع سابق**، ص38.

الهدف منها الاهتمام بإصلاح ظروف العمل، وهو ما يستهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية والثقافية.

ب- استثمارات المنفعة العامة:

تبرز أساسا في مجال التنمية الأساسية، وتشمل الطرق، ووسائل النقل .. الخ

ت- الاستثمارات في الموارد البشرية:

تهدف الى تحسين جودة الإنتاج، ويتجلى ذلك في برامج تدريب الموظفين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم.

ث- الاستثمارات الاستراتيجية:

وهي التي يمكن ان تأخذ صورة طويلة الاجل في موارد لها أهميتها ومكانتها، فيتم إضفاء نوع من التقدم التكنولوجي عليها من وسائل حديثة وتقنيات متطورة والتي تجعل هذه الاستثمارات في المقدمة.[9]

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار المحلي.

أداة الاستثمار هي: الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها، ويصطلح عليها بوسائط الاستثمار ويمكن تقسيمها إلى:

- **أولا: الأدوات المادية للاستثمار:**

1- المشروعات الاقتصادية: وهي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، وتتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية وصناعية وخدماتية، ومن أهم خصائصها أنها تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد والمجتمع.

[9] **المرجع نفسه**، ص39.

2- العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويقسم الاستثمار فيها على شكلين:

أ- مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني، او أراضي)

ب- غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري.

3- السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق مخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية، مثلا بورصة القطن بنيويورك، وأخرى للذهب في لندن، وثالثة للبن بالبرازيل ...الخ

- **ثانيا: الأدوات المالية للاستثمار:**

1- الأسهم: السهم وثيقة تسلم للشخص يمتلك حصة رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك وهي نوعان:

أ- الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية، وسوقية وتتمثل الأخيرة في القيمة المدونة على قسيمة السهم.

ب- الأسهم الممتازة: يمنح صاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح والزيادة في الربح الناتج عن التصفية.[10]

2- السندات:

السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة او أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي او معنوي.

---

[10] عبد الكريم بعداش، ا"لاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري جلال الفترة الممتدة من 1996-2005"، **مذكرة دكتوراه** ،(جامعة الجزائر ،كلية التسيير و الاقتصاد، تخصص نقود ومالية،)، 2008، ص 38.

ويعرف السند أيضا على أنه:" مستند مديونية طويل الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد، على فترات دورية او في تاريخ الاستحقاق، إضافة الى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي اقترضه، وذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه.

والسندات نوعان

أ- السندات التي تصدرها الحكومة: وتسمى بالسندات الحكومية وتمثل صكوك مديونية متوسطة وطويلة المدى، والتي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم.

ب- السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية: تعد بمثابة عقد او اتفاق بين المنشأة(المقترض) والمستثمر (المقرض).[11]

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار المحلي.

ارتقت أهداف الاستثمار على ضوء التطور الذي حصل في الفكر العالمي، والنظرية العالمية، ان أصبح الهدف الأساسي منه هو تعظيم ثروة المستثمر بشكل كبير وعليه فللمشروع الاستثماري أهداف متوقعة، تتحدد من خلال:

1- الأهداف الاقتصادية:

- ان الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد او الربح بالإضافة الى تنمية الثروة، ومن ثم تأمين الحاجات المتوقعة، وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.[12]
- إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (عائد مالي-اجتماعي-اقتصادي).[13]

---

[11] **المرجع نفسه**، ص ص38-38.

[12] سيف سالم العرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**. الأردن: دار الرؤية، 2009، ص 16.

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق مداخيل مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج المحلي على اتاحة المزيد من السلع والخدمات وعرضها في السوق المحلية لإشباع حاجات المواطنين، وكذلك الحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزانية المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها وبالتالي زيادة المردود الاقتصادي. وتقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه. وتكوين الثروة محليا وتنميتهـــا.[14]

2- الأهداف السياسية

- تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق اهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وجعلها أكثر انسجاما مع إنجازها بعزم والتزوج بالوسائل التي تتيح التحكم في تنفيذها. وتوفير الشروط الضرورية لاعتماد شفافية تامة في تدبير المناقصات والمزايدات والصفات العمومية، وانتهاج الصرامة، الكفيلة بتفادي تقليص نفقات الدولة.

3- الأهداف التكنولوجية:

- تطوير تكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات المجتمع المحلي و تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بشكل أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أجل تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ورفع مستوى الإنتاج، ومختلف مشاريع البنية

---

[13] دريد كامل آل شيب،**الاستثمار و التحليل الاستثماري** .الأردن:دار اليازوري العلمية،2010،ص 25.

[14] طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**. الأردن: دار المستقبل،2003، ص16.

التحتية، كما يساعد على التوسع في الطاقة الإنتاجية القائمة، وزيادة فرص العمل بالنسبة للمواطنين المحليين.[15]

- تطوير المستوى التقني وتوظيف المحليين لاكتساب الخبرة.
- **الأهداف الاجتماعية:**
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق الاستثمار المحلي، مما يسرع تنمية وتطوير مناطق الدولة الأقل تنمية والقضاء على كافة اشكال البطالة توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.[16]
- كما انه المحرك الرئيسي للنمو ،فهو ذو بعد مستقبلي وله منفعة شبه دائمة.

يساهم في الوصول الى مستوى معيشي مرتفع و هذا ما اكتسبه الدول المتقدمة.[17]

---

[15] صالح أزاد شكور، **الاستثمار الأجنبي وسبل استقطابه وتسوية منازعاته**. مصر: دار الكتب القانونية،2011، ص11.

[16] منصوري الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كاداه لتمويل التنمية الاقتصادية"، **أطروحة دكتورا**،(جامعة الجزائر، كلية التسيير و الاقتصاد،قسم التسيير،تخصص نقود و مالية ،)،2006ص36.

[17] Bussery charrois**. analyse et des projets d'investinement**.paris.1999.p64.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة المحلية.

ولأن مفهوم السياسة العامة المحلية لا يزال لحد الساعة يخضع لمحاولات ضبط من قبل الباحثين ولضمان الإحاطة الوافية بهذا المفهوم، سوف يتم تناول مفهوم السياسة العامل ككل باعتبارها قرارات أو مخرجات النظام السياسي ، ومجمل اللوائح والقرارات الإدارية والاحكام القضائية والتي تمس أيضا الوحدات المحلية باعتبارها السياسة العامة المحلية ماهي الا تطبيق لبرامج السياسة العامة للدولة ككل.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة المحلية.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم السياسة العامة المحلية.

المطلب الثالث: خصائص السياسة العامة المحلية.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة المحلية.

سوف نتطرق أولا لمفهوم السياسة العامة.

لا يوجد اتفاق حول مفهوم السياسة العامة وهذا راجع الى تباين وجهات النظر من علمان السياسة حول النقاط او الركائز التي ينطلقون منها فضلا عن عدم اتفاقهم حول مفهوم المجال العام وتحديده.

ورغم ذلك سوف نقدم بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة، والتي منها أن السياسة العامة هي:

1- برنامج عمل يعقبه آداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع.[18]

2- تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتخصيص الجهات المسئولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف ولكن التطبيق والانجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف، وهذا فإن السياسة العامة تخضع في خضم عدم الفهم والمعارضة الإدارية البيروقراطية التي تعترضها.

3- اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها وهذا يعني ان السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة.

4- سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة التي تعني أكثر من مجرد قرار، وبالتالي فالسياسة العامة ليست فقط عملية متصلة من القرارات والنشاطات بل أيضا عملية مستقبلية تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية.

5- مجموعة القواعد او البرامج الحكومية التي تشكل قرارات او مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين ويتم التعبير عن السياسة، العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.

---

[18] جيمس اندرسون، **صنع السياسة العامة**. تر: عامر الكسيي، عمان: دار المسيرة، 1999.ص15.

6- مجموعة المبادئ المرشدة او التي ينبغي ان تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى المجالات المتعلقة النشاط العمومي مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل او ما شابه ذلك، أي هي تقطير او خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من المصالح، وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسة والمصالح الفرعية تنشأ سياسة عامة بدد موضوع معين.[19]

- إن التعريفات السابقة الذكر تمثل جزءا من اجتهادات متعددة ترمي الى تحديد تعريف ماهية السياسة العامة والتي تكشف لنا أوجه التشابه والتماثل فيها كثيرة.
- وبعد التعرض لهذه التعاريف سوف نعطي تعريفا خاصا وجامعا للسياسة العامة:

❖ السياسة العامة هي تجسد التفاعلات الحالة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وهي تعبر عن مجموع الزوايا والتطلعات او الرغبات المعلنة وغير المعلنة والتي يتم من نشأتها ان تأخذ صورة برنامج عمل او سلسلة من النشاطات أو القدرات المترابطة أو القوانين أو اللوائح أو أحكام قضائية، المرتكزة على قيم ومبادئ مرشدة ومحددة للأطر الفكرية والمناهج والأساليب الواجب الالتزام بها أثناء العمل، انكشافه للأهداف والاختيارات والتوجهات الآنية والمستقبلية المرجو تحقيقها والوصول إليها، في ظل تخصيص الموارد والهيئات والإجراءات الشرعية والفعالة والضرورية لذلك.

❖ السياسة العامة المحلية:

السياسة العامة المحلية تعد مجمل البرامج المطبقة في السياسة العامة الي تعر عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة، تمس كل أبعاد ومستويات المجتمع المحلي فالسياسة العامة المحلية تهتم بتنمية الوحدات الجغرافية أو الحضرية الجزئية داخل الوحدة المحلية (بلدية،

[19] ضميري عزيزة "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، **مذكرة ماجيستير**. (جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، 2008، ص10-11.

ولاية)، مما يسهل حصر احتياجاتها وتحليل مشكلاتها ومن ثم حلها ضمن أولوياتها المحلية.[20]

- وفي تعريف آخر تعتبر: مجمل القرارات الصادرة عن السلطة العليا المحلية في إطار معالجة مشاكل المجتمع المحلي ودراستها وطرح العديد من الحلول.
- السياسة العامة المحلية: هي السياسات التي تهتم بالتخطيط لمنطقة جغرافية معينة من مناطق الدولة وذلك بغرض تعميرها وإنعاشها ورفع مستوى المعيشة فيها ومثال ذلك تخطيط المدن (Urbem) planing، وهذا التخطيط بطبيعته يمثل سياسات الوحدات المحلية (كالبلديات والولاية).
- هي مجمل البرامج الهادفة والقرارات والإجراءات التي يتخذها صانع القرار والتي تكون على المستوى المحلي كالتعليم والصحة مثلا، لمعالجة القضايا في إطارها المحلي والتنبؤ لها مستقبلا.
- فالسياسة العامة المحلية ما هي إلا ترجمة لسياسة الدولة العامة ككل.[21]

❖ تعريف إجرائي:

من خلال مجمل التعاريف المعطاة نصل إلى تعريف شامل جامع مانع للسياسة العامة المحلية على أنها:

السياسة العامة المتخذة في شكل برنامج خاص ومحدد داخل هيئة محلية والتي تضعها السلطة الحكومية المركزية لتلبية حاجيات مواطني الوحدة المحلية، وإبراز دور ومكانة الحكومة في سن ورسم السياسة العامة في مستواها المحلي (البلدية، الولاية).

---

[20] **المرجع نفسه**، ص14.

[21] احمد مصطفى الحسين، **مدخل الى تحليل السياسات العامة**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص33.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم السياسة العامة المحلية.

يعتبر مصطلح السياسات العامة المحلية من المفاهيم المتصلة والمترابطة بالعديد من المصطلحات منها اللامركزية، الحكم المحلي، الحوكمة المحلية، التنمية المحلية .. الخ، لذلك سوف نعطي توضيح مبسط لكل مفهوم بعينه لتفسير هذا الترابط.

اللامركزية:

- تمنح الأقاليم داخل الدولة صلاحيات أكثر وهذا عبر تطبيق أسلوب لا مركزي يسمح لتلك الوحدات تولي تسيير وإدارة شؤونها المحلية.
- وتعرف اللامركزية بأنها: أسلوب يمكن توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية للدولة والوحدات الإدارية لها.
- يعرفها زين العابدين بركات: بأنها تنظيم السلطات العامة المحلية والهيئات المتخصصة فيها، ومن ثم التأمين للنظام العام وتسيير المرافق العامة المحلية، بشكل يترك لها سلطة تقدير ملائمة لتصرفاتها وإدارة أعمالها رغم أنها تعتبر مندمجة ضمن جهاز الدولة العام.[22]

الحوكمة المحلية:

- وردت لهذا المصطلح العديد من التعريفات منها تعريف الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي UNDP) حيث يشير المصطلح الى ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية، ولذلك لإدارة شؤون المجتمع على جميع مستوياته وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، ثم تمكين المواطنين من الحصول على الخدمات طريقة أسرع وأقل تكلفة.

[22] فريحة حسن، **شرح القانون الإداري**. الجزائر: ديوان المصطلحات الجامعية، 2009، ص130.

- وبالتالي فالحكومة المحلية تستهدف الجماعات المحلية في مركبتها لمختلف التطورات والاستجابة لمختلف التطورات.[23]
- وبالتالي فالحكومة المحلية يستهدف الجماعات المحلية في مواكبتها لمختلف التطورات والاستجابة للتغيرات المحيطة بها.

التنمية المحلية:

عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعتبر عن احتياجات الوحدة المحلية واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.[24]

المطلب الثالث: خصائص السياسة العامة المحلية.

بعد التعرض لبعض التعاريف المختلفة المتعلقة بالسياسات العامة وإعطاء بعض المصطلحات المشابهة لها يمكن الآن التطرق لأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات او النشاطات والأعمال باعتبار السياسة العامة المحلية ما هي إلا مجموعة قرارات نابعة من السياسة العامة للدولة.

وبالتالي تكمن خصائصها فيما يلي:

1- السياسة العامة المحلية تشتمل جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة لمشكلة ما والتي تصدرها الجماعات المحلية عن طريق المؤسسات والمديريات التابعة لها.

2- السياسة العامة المحلية تتم في إطار تنظيمي محدد لصفة قانونية ودستورية.

---

[23] احمد رشيد، **التنمية المحلية**. بيروت: دار النهضة العربية، 2009، ص14.

[24] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. القاهرة: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2001، ص28.

3- السياسة العامة المحلية لا بد أن تكون لها مقاصد وأهداف تسعى الى تحقيقها وبلوغها، لأن هذه السياسات بمثابة بلورة لإرادة المجتمع المحلي حيال القضايا والمشاكل المحلية.

4- السياسة العامة المحلية نشاطها هادف ومقصود ولا تشتمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسئولين فالسياسات العامة المحلية في ضوء الأنظمة والهيئات المحلية لا تتضمن أشياء وتحدث آنيا.[25]

5- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية.

6- السياسة العامة المحلية تعتبر أمور ومسائل واقعية والتي تشكل احتياجات ومطالب ملموسة أو محسوسة ويجب عليها أن تكون نتاج مخرجات يمكن تطبيقها في الواقع، ولا يجب أن تعبر عن أمور غامضة وغير قابلة للتطبيق كإدعاء السلطات المحلية نيتها للقيام بجهود في المستقبل، دون أن يكون هناك ما يشير أو يبين العمل الحقيقي أو الفعلي، وذلك لأن السياسة العامة هي وعود وجوه وقول وعمل كونها أيضا تقوم ببلورة مطالب وحاجات الأفراد بطريقة منظمة حيال مشكلة أو قضية قائمة، وذلك يستوجب الاتفاق وتوحيد الاتجاهات لتحقيق ما ينبغي القيام به، وصولا إلى الهدف المطلوب.[26]

7- السياسة العامة المحلية

8- في خدمة المجتمع، ان الحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسة العامة في سبيل حماية المصلحة العامة، التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع.

---

[25] احمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق**، ص23.

[26] عزيزة ضميري ، **مرجع سابق**، ص54.

9- السياسة العامة المحلية تعكس الجدوى السياسية: تعكس هذه الخاصية تقييما قبليا للأثار المتوقعة للسياسة العامة المحلية المتخذة قبل المباشرة بتنفيذها حيث تشكل جدوة مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة.

- ونخلص أن السياسة العامة المحلية في غالب الأحيان تأخذ شكل خطط وبرامج عمل تتولاها السلطات المحلية الرسمية وغير الرسمية، وتلقى التأييد أو الرفض وهذا يرتبط بطبيعة النتائج أو الآثار الناتجة.[27]

[27] احمد مصطفى حسين، **مرجع سابق**. ص24.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نخرج بمجموعة من النتائج أهمها:

- الاستثمار يعني كل الأنشطة التي تتم من خلالها استغلال رأس المال من أجل تحقيق نماء وتوفير احتياجات مختلفة، ومن ثم تحقيق الربح.
- يظهر الاستثمار المحلي كونه يرمي إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات للدفع من الكفاءة الإنتاجية، عبر استغلال رأس مال محلي للحصول على امتيازات تدر عوائدها على إقليم معين، حيث يتم في مجالات متنوعة اقتصادية. اجتماعية بزيادة الإنتاجية من جهة، وتحسين الخدمات المحلية من جهة أخرى.

-السياسة العامة المحلية يقوم بها صناع القرار داخل الوحدة المحلية باعتبارها ترجمة للسياسة العامة للدولة ،ويكون صداها محلي لا تخرج عن إطاره وتتناول كافة المواطنين بهدف تحقيق تنمية فعالة وايضا تخقيق الاستثمار المحلي الفعال .

الفصل الثاني:

مساهمة الجماعات المحلية

في دعم سياسات الاستثمار

المحلي في الجزائر

الفصل الثاني: مساهمة الجماعات المحلية في دعم سياسات الاستثمار المحلي في الجزائر

مقدمة الفصل:

ترتبط الجماعات المحلية بعدة مفاهيم وادوار تختلف حسب كل دولة ونظامها ما يتيح بعض المهام والصلاحيات لهذه الهيئات، وما كان الاستثمار المحلي الا نتاجا ودليلا يتضح من خلاله مبادرة ومساهمة الجماعات المحلية في التسيير والتطوير.

حيث يبرز دور الجماعات المحلية والسياسات المنتهجة من طرفها وذلك لتحقيق استثمار محلي في إطار السياسات العامة المحلية المنتهجة داخل هذه الهيئات وبالتالي سنتناول في هذا الفصل:

- **المبحث الأول: دور الجماعات المحلية في الاستثمار.**
- **المبحث الثاني: برامج دعم الاستثمار المحلي في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: مؤسسات دعم الاستثمار المحلي.**

المبحث الأول: مساهمة الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي.

الجماعات المحلية هي جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق الاستثمار المحلي، لأنها تعمل على تنفيذ سياسات الدولة في جميع المجالات.

ويودي دور الاستثمار المحلي الى تشغيل الطاقة الإنتاجية والمواد البشرية وتطبيق السياسات المحلية لتحقيق استثمار محلي قوي والوصول الى تنمية محلية.

لذلك فقد تناولنا في هذا المبحث ثلاث مطالب وهي كالتالي:

- **المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر**
- **المطلب الثاني: مساهمة الولاية في تدعيم الاستثمار المحلي**
- **المطلب الثالث: مساهمة البلدية في تدعيم الاستثمار المحلي.**

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار المحلي في الجزائر.

ان قانون الاستثمار 23-12 اعطى للاستثمار دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال انشاء هيئات مختصة للمساعدة من اجل توطئة وتحديد الاستثمارات حيث تتكفل بما يلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية
- ضمان ترقية الاستثمارات
- توفير واحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية الاقتصادية، التقنية، والتشريعية وكذا التنظيمية والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.

- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمحلي، وذلك ان الاستثمار يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقية وتدعيمه بشكل ناجح، في ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق وحرية التجارة، والمنافسة الاقتصادية ... الخ

ويشمل الاستثمار في الجزائر ما يلي:

- اقتناء الأصول التي تدخل في إطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة هيكلة وسائل الإنتاج.

- المساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية عن طريق المساهمة النقدية والعينية بجلب التكنولوجيا وتسيير الخبرات ومواصلة النشاطات في إطار خوصصة جزئية او كلية.

- تضمن حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة وحرية تحويل رؤوس الأموال والامتيازات الجبائية.[28]

1- نظام الاستثمار:

تمنح المشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي يعمل على تنميتها الى مساهمة خاصة من الدولة والمشاريع التي لها أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني مزايا خاصة، كالمشاريع التي تستخدم التكنولوجيا التي تساعد على حماية البيئة والموارد الطبيعية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة والمحلية، تنص المادة 10 من الامر رقم 01.03 المؤرخ في 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار على أن "تستفيد من مزايا خاصة:

أ- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

ب- الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة، وتقضي الى تنمية مستديمة.

2- ضمانات الاستثمار:

[28] حسام الدين الأحمد، **قوانين الاستثمار العربية**. لبنان: منشورات المحلي الحقوقية، 2011، ص 282.

افرد المشرع بابا خاصا للضمانات الممنوحة للمستثمرين من الامن رقم 01-03 المعدل والمتمم، نصت المادة 15 على أنه" لا تطبق المراجعات او الالغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الامر، اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

يكرس مبدأ احترام الحقوق المكتسبة عن تطبيق القوانين الجديدة على الاستثمارات التي يشرع في إنجازها.

يعامل المستثمر المحلي والاجنبي شخصا طبيعيا ومعنويا بذات المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار ولا يحوز الاستيلاء على المشاريع الاستثمارية المنجزة بأمر اداري، وفي حالة المصادرة ينبغي تقديم التعويض يضمن العدل والانصاف.[29]

3- مجالات الاستثمار:

يقصد بنوع او طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه أمواله بفرض الحصول على عائد مثال: محال الصناعة، العقار، الزراعة... الخ

أ- معايير تحديد مجالات الاستثمار

هناك معياران هما:

- المعيار الجغرافي: وتقسم الاستثمارات وفقه الى استثمارات محلية وخارجية.
- تتمثل الاستثمارات في الفرص المتاحة في السوق المحلية بخض النظر عن أدوات الاستثمار المحلية كالعقارات، المشروعات التجارية... الخ
- تتمثل الاستثمارات الخارجية في الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة.

[29] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.العدد47،الصادر بتاريخ22 أوت 2001.المادة 10و 15.

ب- المعيار النوعي: يأخذ هذا المعيار في الاعتبار محل الاستثمار ومن ثم يمكن تقسيمها الة ما يلي:

- استثمارات حقيقية أو اقتصادية:

- يعد الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا إذا وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، والسلع... الخ

- يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية.

- استثمارات مالية:

- يقصد بها شراء حصة من رأس مال السهم أو حصة في قرض (سند او شهادة إيداع)، حيث تمنح لمالكها حق المطالبة بالأرباح او الفوائد او الحقوق.[30]

المطلب الثاني: مساهمة الولاية في دعم الاستثمار المحلي.

تقوم الولاية بعدة وظائف في نطاق اختصاصاتها عن طريق تجهزتها، برفع كل قضية تهم الولاية الى المجلسين الشعبي الولائي الذي يتولى معالجة جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته عن طريق المداولة.[31]

- في المجال الاقتصادي:

- يصادق على مخطط الولاية م أجل ضمن التنمية الاقتصادية
- كما يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية وذلك بتشجيع وترقية الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية.

[30] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**. ط2،الأردن دار وائل، 2005، ص39.

[31] قيصر مزياني فريدة، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار". **مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد6. 2009، ص 60.

- يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برنامج الإسكان، اذ يساهم في احداث وخلق المؤسسات وشركات البناء العقاري ويشجع تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن ويشارك في ترقية برامج

- السكن المخصص للإيجار، ويعمل على تشجيع الاستثمار في مجال السكن.[32]
- يبادر المجلس ويجسد العمليات التي تهدف الى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث والمشاكل الطبيعية وحماية التربة واستصلاحها، وتهيئة المساحات الخضراء.
- كما يعمل على تطوير الري ويساعد البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.
- للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي وهام في المجال الفلاحي لان استثمار الأرض ثروة خاصة وان الريف يعد أرضية هامة للاستثمار والتنمية الاقتصادية لأجل تحويل العمل الغير المنتج الى عمل منتج، لذا يجب ان توجه السياسة مشروعات للريف، كما يجب الاعتماد على الموارد المحلية واهمها العنصر البشري.

- في مجال التنمية السياحية:

تتميز الجزائر بإمكانيات سياحية متعددة بمعالمها الطبيعية وتنوعها منها: مراكز المياه المعدنية ذات الخصائص المتعددة التي تستعمل في العلاج الطبي والاستحمام او الراحة. [33]

---

[32] بوحفص جلاب بنافعة، "الابتكارات المالية وتفعيل القروض البنكية في الجزائر". **مجلة المفكر**، العدد5 . مارس 2010، ص354.

[33] الاستثمار السياحي في الجزائر، متحصل عليه من:

http//:WWW.AL MASSA.COM/AR/VIEV/23385/48. 20/12/2015 h12:00

ويضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية وذلك باتجاه الإجراءات اللازمة التي تساعد على استغلال القدرات السياحية ويشجع الاستثمارات في مجال السياحة وينسق مع البلديات من اجل ترقية هذا القطاع.

وتعد السياحة آداة لصناعة الخدمات ومصدرها التوظيف، وتشكل مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية، ويتبين ان للنشاط السياحي انعكاسات على مستوى معيشة المواطنين وعلى مستواهم الثقافي، لان السياحة تعمل على رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين نمط حياتهم، والى تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين ولها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين.[34]

- في مجال الصيد:

- يطل إقليم الدولة الجزائرية على البحر الأبيض المتوسط، وعلى شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم يحتوي على ثروة سمكية هائلة، لذلك تستطيع البلديات المعنية ان تقوم بالاستثمار في هذا الميدان وتقدم المساعدات اللازمة للصيادين لان الأسماك بمختلف أنواعها تعدا موردا طبيعيا هاما، سواءا بالنسبة للاستهلاك المحلي او للتصدير، ويقوم استعمال التقنيات الحديثة لرفع الإنتاج والتقليل من الاستيراد في هذا الميدان، كما يعمل على توفير مناصب شغل متعددة.[35]

المطلب الثالث: مساهمة البلدية في دعم الاستثمار المحلي.

ان الموظفين المكلفين بتنفيذ السياسية المتخذة على المستوى المحلي لا يتمكنون من تنفيذها إذا كانوا لا يتمتعون بالقدرات العلمية والكفاءة الضرورية.

---

[34] عشي صليحة،" السياحة في الجزائر المقومات الوفيرة والاستراتيجيات الغائبة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** .العدد 8، 2000، ص72

[35] قيصر مزياني فريدة، **مرجع سابق**، ص62

حيث أن الموارد البشرية تعمل على ارتقاء الجماعات المحلية لمستوى المهام التي يفرضها اقتصاد السوق والتقدم والعصرنة والعولمة، لذا تحتاج الجماعات المحلية الى مهارات وتحتاج الى تخصصات متنوعة كالهندسة المعمارية، المدنية، الطب وكذا الزراعة والبيطرة والحقوق..الخ [36]

في المجال الاجتماعي:

تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفق المقاييس الوطنية والخريطة المدرسية. وتعمل على صيانة هذه المؤسسات وتشجيع النقل المدرسي، وتتخذ إجراءات من شأنها تشجيع التعليم ما قبل المدرسي وتعمل على ترقيته.

للمجلس الشعبي البلدي ان يبادر لإجراءات من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، وتقديم يد المساعدة لها في مجالات الصحة والشغل والسكن.

اذ تتكفل البلدية بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها وتقوم في حدود امكانياتها بصيانة الأجهزة والهياكل المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه، التي تعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية.

وتعمل البلدية في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها وتشارك في انشاء المؤسسات العقارية عن طريق مستثمرين محليين او أجانب.

وتشجع انشاء التعاونيات العقارية، وتساعد على ترقية برامج السكن او تشارك فيها.

[36] عيسى مرازقة، "معوقات تسيير الجماعات المحلية، بعض عناصر التحليل"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 14، جوان 2006، ص ص 200-202.

في المجال الاقتصادي:

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياسية وذلك بتشجيع المتعاملية في المجال السياحي، لكن نجد علميا بلديات بحكم موقفها الجغرافي ومناظرها الخلابة، تعد بلديات سياحية بطبيعتها مثال: غوفي، جميلة، تيمقاد... الخ، لذا يجب ان نستثمر في المجال السياحي.

وتخ البلدية رأسمال على شكل استثمارات ليتم اسنادها الى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، ولها أن تنشأ مؤسسات عامة اقتصادية (ذات طابع صناعي وتجاري)، سواء في مجال الصناعات التقليدية، أو الصناعات الحديثة، تتمتع بالشخصية المعنوية او الاستقلال المالي لأجل تنميتها معا لكي تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

بهذا تتمكن البلدية من اشباع حاجات المواطن المحلي في جميع المجالات بما يتماشى مع الواقع المحلي وحاجياته، وبالتالي تساهم الهيئات المحلية في تنمية المجتمع. [37]

37 فريدة قيصر مزياني ، **مرجع سابق**، ص 58.

المبحث الثاني: برامج دعم الاستثمار المحلي في الجزائر

تعد برامج دعم الاستثمار المحلي من أهم البرامج التي أعلنت عنها الدولة الجزائرية، وذلك في إطار تحقيق تنمية محلية واستثمار محلي قادر على تحقيق الأهداف المسطرة له، لذلك عملت الدولة على انشاء العديد من الوكالات التي من شأنها الاستثمار في العديد من المجالات والقطاعات المساعدة على تحقيق استثمار محلي قوي، لذلك سنتناول الآتي في هذا المبحث:

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

اولا:نشأة الوكالة.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 وتم تحديد قانونها الأساسي، حيث عدل وتم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 2003 وتعرف على انها: "هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش فئة الشباب من خلال إقامة مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع أنشطة الوكالة.

وتعمل الوكالة على تحقيق الأهداف التالية: [38]

-التخفيف من مشكل البطالة بإحداث مناب شغل جديدة.

-خلق وتنمية روح المثابرة الفردية والجماعية لدى الشباب.

-تفعيل دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر تكاملا مع غيرها.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على تحقيق الوظائف التالية:

تدعيم وتقديم الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ومساندتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

تسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب خاصة منها الإعانات وتحقيق الفوائد في حدود العلاقات التي توضح تحت تصرفها.

---

[38] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ، الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة الاولى، ص12.

تبليغ الشباب المرشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم الشباب، والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

تقديم المساعدات المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض، تكلف جهات مختصة بإعداد **دراسات الجدوى*** وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير.

تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي، المتعلقة بممارسة نشاطهم.

تشجيع كل التدابير الأخرى التي تهدف الى ترقية تشغيل الشباب.[39]

ثالثا: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة.

استثمار الانشاء: يتعلق استثمار الانشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المؤهلين لجهاز اونساج.[40]

اشكال التمويل المقترحة: يعتمد على صنفين، بشرط ان لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز ANSEJ .

أ-التمويل الثلاثي: وهي عبارة عن تركيبة مالية، يساهم فيها ثلاثة اهداف (صاحب المشروع بمساهمة

---

* هي دراسة يقوم بها صاحب فكرة جديد ليتمكن من تطبيق المشروع ونجاحه، توضح الاستثمارات المطلوبة والعائد المتوقع والمؤثرات الخارجية للمشروع، مثل قوانين الدولة والمنافسة والتطور التقني.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية**. المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ، الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة السادسة.ص13.

[40] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل انشاء مؤسسة**، لسنة 2015، ص5.

مالية شخصية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون فائدة، والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط)[41].

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11-103 لا سيما المادة الثالثة التي تنص على ان يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد إحداثه او توسعته.[42]

والمادة الرابعة التي تنص على ان يتراوح مبلغ القروض غير المكافأة (بدون فائدة) حسب كلفة الاستثمار لإحداث او توسيع الأنشطة، وذلك حسب المستويين الآتيين.

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

جدول رقم (1) الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول.

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة (الوكالة)	القرض الشكلي
الوزن النسبي للمصدر التمويلي	1%	29%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج.[43]

---

[41] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متحصل عليه من:

http//www.ansej.org.dz date02/12/2015 h09.45.

[42] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**.المرسوم التنفيذي رقم103/11 المؤرخ في مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المحدد لشروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03.

[43] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، **المرجع نفسه**.

جدول رقم(2) الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني.

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة (الوكالة)	القرض الشكلي
الوزن النسبي للمصدر التمويلي	2%	28%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

نلاحظ ان هناك من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي المشار اليه سابقا .تخفيض مستوى المساهمة الشخصية من 5 % الى 1% من تكلفة الاستثمار.

ب–التمويل الثنائي:تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة ،دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية حسب مستويين:

المستوى الاول:مبلغ لايتجاوز 5.000.000دج.

الجدول رقم(3)الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الاول.

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة (الوكالة)
الوزن النسبي لمصدر التمويل	%71	%29

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المستوى الثاني:مبلغ الاستثمار من 5.000.001دج الى 10.000.000دج .[44]

–استثمار التوسيع: يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح الى توسيع قدراتها في نفس النشاط او نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

شروط التأهيل الواجب توفرها لاستثمار التوسيع:

1المرجع نفسه.

–تسديد نسبة 70 بالمائة من القرض البنكي.

––تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك، او تغيير طريقة التمويل من ثلاثي الى ثنائي.

- تسديد 70 بالمائة من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.

- تصريح بالجود لإثبات 03 سنوات استغلال في المناطق العادية و06 سنوات في المناطق الخاصة.

- تقديم الحصيلة الجانبية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة وله نوعان كما هو الحال في استثمار الانشاء حيث لا يمكن ان تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحدودة في إطار الوكالة.

- أما الإعانات المالية هي نفسها بالنسبة لاستثمار التوسع واستثمار الإنشاء القدرات الإنتاجية للمشروع الاستثماري باستثناء الإعانات الإضافية الثلاثة – مكاتب جماعية –قرض الكراء ورشات متنقلة – التي سبق الإشارة اليها. [45]

الجدول رقم (4) الهيكل التمويلي بالنسبة للمستوى الأول:

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة (الوكالة)
الوزن النسبي لمصدر التمويل	%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل المؤسسة.2015

نلاحظ ان أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبأ والتكلفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم، وهذا المشكل عائق بالنسبة لاصحا المشاريع الاستثمارية، مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي، وهذا يعزى الى عدم قدرة أصحاب

[45] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة، **مرجع سابق** ص 12.

المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم. بالإضافة الى تأثير المالية على الأرباح المتوقعة للمشروع، حيث يفضل المستثمر تمويل مشروعهم باستخدام القرض، متوقعين ان يتحصلوا على عائد أكبر من تكلفة القرض، بذلك تزداد قيم أرباح المتحصل عليها بعد تسديد تكلفة القرض خاصة بعد تخفيض نسب الفوائد البنكية.[46]

رابعا: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية

الجدول رقم(5) يوضح الأنشطة القطاعية المدعمة من طرف وكالة تشغيل الشباب من سنة 2010-2015.

القطاع	الملفات الممولة	اليد العاملة(ذكور)	اليد العاملة بنات	المجموع	القيمة المالية للمشاريع (دج)	النسبة المئوية
الفلاحة	946	888	68	956	257406378.25	85.53
المصالح العمومية والري	13	13	0	13	62079466.00	1.18
خدمات	61	63	0	63	268048107.00	5.52
اعمال حرة	2	1	1	2	361000.00	0.18
حرفيين	29	26	3	29	77157588.00	2.62
صناعة	24	25	1	26	9606550.00	2.17
نقل	31	32	0	32	133110282.00	2.80
المجموع	1106	1048	73	1121	3209228294.25	100

[46] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متحصل عليه من:

http//www.ansej.org.dz date02/12/2015 h09.45

المصدر :إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وكالة بسكرة لسنة 2015.[47]

نلاحظ أن اغلب الأنشطة التي دعمتها الوكالة الوطنية هي أنشطة فلاحية وذاك نظرا لتمتع المنطقة بمقومات فلاحية، أي الولاية ذات طابع فلاحي فهي تحتل نسبة تفوق 85% من القطاعات الأخرى، وتوجه العديد من المستثمرين الى هذا القطاع، حيث وصل الدعم الفلاحي الى 257406348.25 دج متفوقا على كافة القطاعات الأخرى التي تعتبر هي الأخرى مهمة.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

أولا: مفهوم القرض البنكي:

سوف نذكر العديد من التعاريف:

تعريف اقتصادي: هو الامكانية والقدرة على الحصول على النقود عن طريق الاقتراض مقابل الوعد بردها في المستقبل، ومن سمات الائتمان المخاطرة وهو العامل الرئيسي والمحرك في الائتمان وكذلك الزمن عامل أساسي أيضا.

وفي تعريف آخر: انها مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقترض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، على امل الحصول على قيمة آجلة على سداد مبلغ في وقت مستقبلي متفق عليه.

والقرض يعرف على انه تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، ويقوم عل عنصرين أساسيين هما "المدة والثقة".[48]

وظائف تمويل الإنتاج:

وظيفة تمويل الإنتاج.

---

[47] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،دليل انشاء مؤسسة.**مرجع سابق.**

[48] محمد الموفق احمد عبد السلام، **دراسات عن الاهتمام المختلف بالبنوك التجارية.** (د.ب.ن): مطبعة الاشعاع الفنية، 1999.ص98

لقد أصبح أمر طبيعي وضروري اللجوء الى البنوك والمؤسسات المالية كما يمكن للمنتجين الحصول على القروض عن طريق اصدارهم للسندات وبيعها للمشروعات.

وظيفة تمويل الاستهلاك:

ان الحصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية يدفع اجل لثمنها لان الافراد قد يعجزون عن توفير السلع عن طريق القروض التي خدمت لهم من طرف الهيئات المختلفة.

ثانيا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM.

تعتبر نشأة الوكالة جزء من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والاقصاء الاجتماعي، ويمس فئة كبيرة نوعا ما من السكان وهو آداة فعالة لمعالجة الوضع الاجتماعي وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشأت الوكالة لوطنية لتسيير القرض المصغر، وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بمرسوم رئاسي رقم 10/08 المؤرخ في 19 محرم 1429 هـ الموافق لـ: 27 جانفي 2008، وتعرف على أنها: هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لنشاطات الوكالة.[49]

ثالثا:مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم.

تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به.

[49] للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 25 جانفي 2004، العدد 6.

المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

تقييم علاقات متواصلة في إطار التركيب المالي وتنفذ خطة التمويل.

رابعا:الإعانات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

ابتداءا من 22 فيفري 2011 جاءت بمجموعة من التعديلات المفتوحة تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وذلك من أجل زيادة دعم انشاء المؤسسات تسلمت التعديلات النقاط التالية:

رفع قيمة القرض دون فائدة المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 دج الى 100.000دج وفي افريل 2011 تم الغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر:10% حيث أصبحت الوكالة تتكفل بـ:100% من قيمة المشروع.

رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء عتاد صغير، لأنشاء نشاط من 400.000دج الى مليون دينار جزائري في إطار التمويل الثلاثي.

- تخفيض المساهمة الشخصية بالنسبة للمستفيد من صيغة التمويل الثلاثي من 50% الى 10% وبهذا فقد تم رفع تنمية القرض من دون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه لإتمام القرض البنكي المحدد بـ: 70% في حالة اقتناء التجهيزات ومواد أولية من 25% الى 29% من تكلفة النشاط.

توسيع القرض المصغر حتى يشمل نشاطات تجارية صغيرة.

منح اجل اقصى نسبة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي، في حين منح أجل آخر قدره 3 سنوات لتسديد القيمة الاجمالية للقرض.[50]

[50] محمد الناصر حميداتو،العيد الغربي، **مداخلة بعنوان:**" اسهامات الهيئات المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 افريل 2012، ص118-119.

هناك عدة اعانات أخرى ممنوحة من قبل الوكالة وتتمثل في:

-تغطية الديون المستحقة وفوائدها بناءا على طلب البنوك والمؤسسات المالية وذلك في حالة تعير المشاريع او عدم نجاحها في حدود 85% من قيمة القرض. تسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر والمؤسسات المالية.

صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

يتمتع صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويكون مقره لدى الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، وقد حل هذا الصندوق محل صندوق ضمان الاخطار الناجمة عن القروض المصغرة.[51]

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC .

اولا-نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

في إطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة وترقية النشاطات تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 99-09 المؤرخ في 1994/05/16 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 2010/06/20 المؤرخ في ديسمبر 2003 اتخذ السلطات العمومية إجراءات عديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والتي تهدف أساسيا الى تطير ثقافة المقاولة.

ثانيا-مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

اعداد استراتيجية تخص لأصحاب المشاريع بما يضمن لهم التوظيف المهني والاجتماعي يتماشى مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم احداث توسع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع.

---

[51] حبيبة فرحاتي ،"دور الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة ماجيستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،قسم العلوم التجارية)2013، ص117.

- إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة بالإضافة الى تقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة مع المرافقة الشخصية طيلة مراحل انشاء نشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروفة على لجان للإتقان والاعتماد.[52]

ثالثا–الإعلانات والامتيازات المقدمة من طرف الصندوق:

توجد عدة امتيازات يقدمها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منها:

- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية.
- تخفيض نسبة الرسم الجمركي.
- الاعفاء من حقوق التسجيل للعقود التأسيسية.
- الاعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركة، الضريبة على النشاط المهني.
- الاستفادة من قرض صغير كافي (بدون فائدة) ممنوح من الصندوق.[53]

بالإضافة على هذه الامتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من عدة تشجيعات أخرى، وذلك وفقا لتعديلات 2011 وهي كما يلي:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية شهرا واحدا بدلا من 6 أشهر.
- دفع مستوى الاستثمار من 5 ملايين الى 10 ملايين دج
- الالتحاق بالجهاز من 30 سنة بدلا من 35 سنة.

---

[52] منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، بسكرة 2015.

[53] زكريا مسعودي وآخرونّ، **ملتقى بعنوان:**" دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسات التشغيل في استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 10–11 افريل 2012، ص10.

- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد المسيرة على القروض البنكية كالتالي: 80% بالنسبة للشمال و95% بالنسبة للجنوب والهضاب العليا، ليشمل بذلك نشاطات البناء والاشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.

- تمديد فترة تسديد القرض البنكي بثلاث سنوات بالنسبة لأجمالي القرض، الفوائد بأربع سنوات.

- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 5000.000دج للتكفل بكراء المجلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي والخدمات.

- منح قرض إضافي بلا فوائد قيمته 100000دج للتكفل بكراء محل لشغل عيادة طبية، مكتب هندسة معمارية، أو مكتب محاماة. الخ

- نظرا لمخاطر قروض الاستثمارات تم انشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 2004/01/03 كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره داخل الصندوق للتأمين على البطالة، ويهدف هذا الصندوق أساسا الضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر 30 و50 سنة وبهذا يكون الصندوق آلية أخرى تسعى للتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عند أصحاب المشاريع.

الجدول رقم(06) يوضح تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب السنوات (إحصاءات سنة 2011-2012.

السنوات	عدد المشاريع	النسبة المئوية
2004	13	0.033
2005	1901	4.83
2006	2236	5.68
2007	2574	6.54
2008	2429	6.67
2009	4221	10.73
2010	7405	18.89
2011	18490	47.01
المجموع	39329	100

المصدر: معطيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لسنة 2014.[54]

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة المشاريع الممولة من طرف الوكالة من نسبة الى أخرى كانت في 2007 تقدر بـ: 13 مشروع لتصل في 2011 الى 18490 مشروع ومن هذا نلاحظ وجود ارتفاع كبير نظرا لزيادة الإعانات من طرف الصندوق وتحسين أسلوب التمويل المتبع من أجل توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

[54]الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، **دليل انشاء مؤسسة** .بسكرة 2014.

المبحث الثالث: مؤسسات دعم الاستثمار المحلي.

سنتناول في هذا المبحث مؤسستين مهمتين في تطوير الاستثمار المحلي الا وهما: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة دعم الاستثمار وبالتالي ستكون الدراسة حول نشأة هاتين المؤسستين وأهميتهما وكيف ساهمتا في تطوير وتمويل الاستثمار المحلي وعليه ستكون الدراسة كما يلي:

- **المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **المطلب الثاني: مؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI**

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اولا–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة الى أخرى سواء كانت متقدمة او نامية، كما أنه يختلف داخل كل مجموعة من هذه الدول وذلك حسب اختلاف الموقع او الظروف الاقتصادية وكذا اختلاف مراحل التنمية التي بها، كما أنها تختلف من قطاع الى اخر في الإطار المحلي لكل دولة.

وما يخصنا في دراستنا هذه هو إيجاد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الجزائر،

وأهم هذه التعاريف يمكن تحديدها في التعريفات التالية:

- بحيث عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها" مؤسسة انتاج سلع أو خدمات من 01 الى 250 عامل ولا تتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار، كما أنه لا يتجاوز مجموع حيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي المعايير الاستقلالية.

- أي يملك من رأس مالها 25 % فما أكثر من قبل مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق علها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وكانت المحاولة الأولى للجزائر لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير من برنامج التنمية، المخطط الرباعي الثاني (1977-1974) لوزارة الصناعة والطاقة.

أما المرحلة الثانية فكانت بمبادرة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة والتنمية الخاصة بالصناعات الخفيفة(fadil) .[55]

ثانيا-خصائصها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب هي منشآت فردية أو عائلية وشركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

-هي مؤسسات يديرها أصحابها وبالتالي فمهام الإدارة تستند الى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك سبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسة المتوسطة فهي لا تطلب مهارة عالية لإدارتها.

-لها حجم صغير نسيا في الصناعة التي تنتمي اليها، تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة، فهي تكون غالبا بصناعة الخشب، الاثاث، الجلود. وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لاستخدام تكنولوجيا عالية الا ان هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات.[56]

---

[55] فرحاتي حبيبة، **مرجع سابق**، ص13.

[56] عامر فاطمة،"دور سياسة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة الجزائر:الوكالة الولائية للتشغيل"،**مذكرة ماستر**. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص سياسة عامة و إدارة محلية،)2014.ص76.

ثالثا–مصادر تمويل المؤسسات الغيرة والمتوسطة.

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى العديد من المصادر وذلك لتغطية احتياجاتها ولتسهيل مهمتها ويكون تمويلها من خلال:

أ– التمويل الداخلي: تعتمد المؤسسات الصغير والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل اللجوء الى المصادر الخارجية وتتمثل الأولى في:

- رأس المال الشخصي: ويسمى بالأموال الخاصة التي يتحصل عليها صاحب المشروع وذلك من خلال علاقته مع المحيط: مثل العائلة والأصدقاء، إضافة الى مساهمة الشركاء وهو ضروري لمرحلة الانطلاق والنمو.

ب–التمويل الخارجي: يعتبر من أهم صور التمويل وأكثرها استعمالا لأنه بالنسبة للمؤسسة يعرف على أنه تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل.

ويمكن تعريفة أيضا على أنه" مجموع مصادر التمويل الداخلي التي خلقتها المؤسسة بنفقتها، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط الإنتاجي للمؤسسة.[57]

- الائتمان التجاري: يعتبر هذا النوع من أنواع التمويل القصير الاجل وهو الذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة الموردين الآجلة للبضائع والمواد الأولية.
- وقد يصبح مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة مالم تسدد قيمة المشتريات في الآجال المحدد.
- الائتمان المصرفي:

وهو يمثل القروض الصغيرة الاجل التي تتحصل عليها المؤسسات من البنوك، فهو يمثل في تلك الثقة التي توليها البنوك للمؤسسات، وذلك عن طريق تقديم تعهد من فه لفترة محددة يتفق عليها كلا الطرفين.[58]

---

[57] فرحاتي حبيبة، **مرجع سابق**، ص13.

[58] محمد الشحات ،و اخرون،**الادارة المالية**.مصر: المكتبة العصرية،2011.ص 221.

رابعا–أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكمن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قدرة القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية بتوفير فرص العمل وتعزيز مكافحة البطالة والحد من الفقر.

- وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

✓ تعد اهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل، حيث أنها توفر فرصا للتكامل الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره الى رفع الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.[59]

✓ استيعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

✓ أحدا التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات يسهل إنشاؤه في المناطق المعزولة.

✓ تدعيم النسيج الاقتصادي وفق تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تنشيط مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يستعيد بعض التوازن.

✓ المحافظة على الصناعات التراثية الحرفية واليدوية.

✓ تساعد المشاريع الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية ولتوزيع وصيانة وصناعة قطع الغيار.

✓ تنتج سلع وخدمات لا تستطيع ولا تقبل المشروعات الكبيرة في انتاجها باعتبارها اقتصادية

✓ خلق قيمة مضافة في الاقتاد الوطني وبالتالي المساهمة في احداث تنمية اقتصادية واجتماعية.[60]

---

[59] محمد الشواربي عبد الحميد،**ادارة المخاطر الانتاجية**.الاسكندرية:منشأة المعارف،2004،ص112.

[60] زراد محمد عبد الحميد،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية "،**مذكرة ماجستار**(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية التسيير و الاقتصاد،قسم علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال،)2012ص 129.

المطلب الثاني: المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDi

اولا–نشأة المؤسسة الوطنية للاستثمار.

أنشأت المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الامر رقم 03/01 الصادر في 20 اوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، وتعرف على انها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، استحدثت كبديل لوكالة ترقية ودعم الاستثمار ANSI

تهدف المؤسسة لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار الخاص والعام الحلي والاجنبي دون تمييز، وذلك من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها والذي ينعكس إيجابا في احداث مناصب عما، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

وتقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– استقبال واعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب

– تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خلال الشباك الموحد الذي ينظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار

– منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها

– تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة او رفض منحه إياها

– التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال مدة الاعفاء.

الهيئات المكملة للمؤسسات الوطنية للتطوير الاستثماري:[61]

لقد أنشأت هيئات مكملة للمؤسسة لتطوير الاستثمار لفرض تسهيل مهامها وتتمثل في:

*المجلس الوطني للاستثمار: ويقوم الجهاز بالمهام التالية:

[61] فاطمة عامر ، **مرجع سابق**، ص80.

-اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وأولوياته.

-اقتراح تدابير محفزة للاستثمار لمسايرة التطورات الاقتصادية

-يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات

-يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويره.

-يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب الاستثمار وتشجيعه.

*الشباك الموحد:

نشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث أنه يؤهل الشباب قانونيا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، وذلك لتحقيق وتبسيط الإجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز مشاريع، كما يسهر على تنفيذ الإجراءات المتخذة.

وقد لعبت المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة الإصلاحات الواسعة التي منحت لها.[62]

[62] **المرجع نفسه**، ص 81.

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل نجد أنفسنا امام جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

– تأتي الجماعات المحلية كمؤسسات عمومية لها صلاحيات مهمة وعديدة فهي من أكثر الأجهزة الإدارية المرتبطة بتحقيق التنمية المحلية والاستثمار المحلي في الدولة، فهذا ما تفسره الكثير من المهام والوظائف التنموية، بل ومسؤوليتها عنها بحيث يعد الاستثمار المحلي من أهم المجالات التي يمكن ان ينشط فيها الجماعات المحلية، بل وتصبو اليها من خلال تثمين مواردها المحلية ومحاولة تطوير وتحسين انتاجها المحلي في كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

– أما بالنسبة لمختلف الوكالات والصناديق التي توجد على المستوى المحلي فقد ساهمت هذه البرامج في إعطاء واحياء روح الاستثمار المحلي داخل الوحدات المحلية، والذي من شأنه ان يزيد نسبة الاستثمار داخل المناطق المحلية.

الفصل الثالث:

واقع الاستثمار المحلي

"دراسة حالة ولاية بسكرة نموذجا"

(2010-2015)

مقدمة الفصل:

تعتبر الولاية أكبر قسم في تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر، لذلك سينصب هذا الفصل على دراسة دور هذه الأخيرة في ترقية الاستثمار وتوسيع مجالات، وما هي نجاعة الاستثمار المحلي داخل ولاية بسكرة، وسيتم تسليط الضوء على ولاية بسكرة باعتباره ولاية تملك جميع مقومات الاستثمار المحلي، فهي تسعى جاهدة لتوفير محيط مستقر ومتميز لإقامة مختلف المشاريع الناجعة وتحقيق تنمية محلية قوية، ومن ثم الوقوف على دراسة تقييمية للاستثمار المحلي بالولاية، أي رد أهم المقومات التي تقف حائلا أمام الاستثمار المحلي وكذا نظرة استشرافية لأفاق الاستثمار داخل الولاية.

- لذلك جاء الفصل الثالث كما يلي:

- **المبحث الأول: مؤهلات ومجالات الاستثمار**
- **المبحث الثاني: دور الولاية في دعم وترقية الاستثمار المحلي**
- **المبحث الثالث: تقييم الاستثمار المحلي داخل الولاية.**

المبحث الأول: مؤهلات وفرص الاستثمار في ولاية بسكرة.

تتوفر ولاية بسكرة على فر هامة للاستثمار في عدة مجالات على غرار الفلاحة، وعلى رأسها زراعة النخيل، وكذا السياحة والصناعة في مختلف المجالات والقطاعات.

حيث الطابع الجغرافي الذي تكتسبه المنطقة مكنها من أن تنشط في عدة ميادين، وأن تحتل مكانة في الاقتصاد الوطني للدولة الجزائرية، وهذا نتيجة استقطابها للعديد من المشاريع، والتي استطاعت أن تشكل فيما بعد وجهة نحوها لفرص استثمارية عديدة.

وسنرى ذلك في المطالب التالية:

- **المطلب الأول :لمحة تعريفية لولاية بسكرة.**
- **المطلب الثاني: مؤهلات الولاية في المجال الصناعي.**
- **المطلب الثالث: مؤهلات الولاية في مجال الفلاحة و الري.**
- **المطلب الرابع: مؤهلات الولاية في المجال الاجتماعي والثقافي.**

المطلب الأول: لمحة تعريفية لولاية بسكرة.

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الاوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ: 21509.80 كلم مربع، **تضم 33 بلدية، موزعة على 12 دائرة*.**

يحدها: ولاية باتنة من الشمال، ولاية مسيلة من الشمال الغربي، ولاية خنشلة من الشمال الشرقي، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، وولاية الوادي من الجنوب الشرقي، وإضافة الى ولاية ورقلة من الجنوب.[63]

تتسم الولاية بوجود أربع مناطق مختلفة:

– منطقة الجنوب الغربي: هي منطقة ذات خصائص رعوية تضم دائرة أولاد جلال، سيدي خالد، نشاطها الرئيسي موجه نحو تربية المواشي وخاصة الغنم، حيث تعرف المنطقة بأحسن أنواع الماشية والمصنفة عالميا كسلالة اولاد جلال، وتضم هذه المنطقة لوحدها أكثر من 50% من مجموع رؤوس الأغنام عبر الولاية، وأيضا بزراعة الخضراوات.

– منطقة الزاب الغربي: تغطي كلا من دوائر طولقة، أورلال، بسكرة، حيث تعد منطقة السهول والهضاب غنية بأراضيها الفلاحية والمياه، غلب عليها زراعة النخيل، وتتميز بأجود أنواع التمور (دقلة نور)، وتضم هذه المنطقة أكثر من مليون ونصف المليون نخلة منها 75% منتجة.

– منطقة الزاب الشرقي: وهي منطقة سهبية، تغطي دوائر سيدي عقبة، وزريبة الواد بالإضافة الى اشجار النخيل المتواجدة بها توجد زراعات مكثفة للخضر بكل أنواعها بسيدي عقبة، والمحاصيل الزراعية بزريبة الوادي، ووجود سد فم الغرزة بقدرة تخزين 47 مليون متر مكعب مسخرة لسقي النخيل بسيدي عقبة.

---

*أنظر الملحق رقم (01).

[1]مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **دليل المستثمر لولاية بسكرة**، سنة 2015.

– المنطقة الجبلية: وهي منطقة جبال الهضاب العليا تضم دوائر القنطرة، الوطاية، جمورة، مشونش، حيث يلاحظ وجود عدة إمكانيات أهمها: منجم هام من الملح مستغل من قبل مؤسسة وطنية، وسد منبع الغزلان، بالإضافة الى السياحة والصناعة التقليدية، سفح الاوراس، مضيق القنطرة، شرفات غوفي.

المطلب الثاني: مؤهلات الولاية في المجال الصناعي.

تعرف الولاية نسيجا صناعيا كبيرا، حيث وفر هذا النسيج آلاف من فرص العمل بين مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة.

ويمثل هذا النسيج الصناعي مجموعة من المنتجات أهمها، الاجر الأحمر، صناعة الكوابل الكهربائية، الصناعات الغذائية، النسيج، الخشب، والورق، وصناعة مواد البناء وعديد الصناعات المختلفة كصناعة الاسمنت ومنتجات الصناعة التقليدية كالفخار.

ويضم تراب ولاية بسكرة مناطق عديدة: كالمنطقة الصناعية، منطقة الحضائر، منطقة تجهيزات وعدة مناطق للنشاطات، من شأنها أن تستوعب عديد المشاريع الاستثمارية.[64]

1– المنطقة الصناعية ببسكرة:

تقع المنطقة الصناعية غرب النسيج الحضري للمدينة، تقدر مساحتها ب 176 هكتار وتضم 92 قطعة.

النشاطات المهيمنة هي: النسيج، صناعة الكوابل، صناعة الآجر، تخزن وتوزيع التمور، الأشغال العمومية، مواد البناء، الصناعات الغذائية.

حازت على العديد من المشاريع الاستثمارية والتي من شأنها أن توفر ازيد من 3100 منصب شغل.

[64] سليم ساتة، "العمل على الاستفادة من القدرة الفلاحية الكبيرة لبسكرة"، متحصل عليه من:
http//:www.local/post/ops-ouest/artr cal ? 231487??.htm h : 21 :00 date ; 10/04/2016.

المنطقة الصناعية: الشقة بأوماش:

كلفت بإنجازها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، حيث استفادت ولاية بسكرة من تسجيل عملية في هذا الشأن بمنطقة الشقة ببلدية أوماش بمساحة 200 هكتار قابلة للتوسع، المشروع في مرحلة اجراء المناقصة قصد اسناد الدراسة وكذا الإنجاز.

2-منطقة النشاط بالولاية:*

توجد بولاية بسكرة 16 منطقة نشاط وتقدر مساحتها ب 289 هكتار من أجل الاستثمار ولتغطية الطلب على العقار الصناعي الموجه للاستثمار، تم اقتراح 09 مناطق نشاط جديدة تتربع على مساحة 490 هكتار.

وفي إطار تنمية مناطق الجنوب استفادت الولاية من برنامج تكميلي لإنشاء وتهيئة منطقتي نشاط جديدتين بطولقة وبرانيس ويتربعا على عرش 146 هكتار، وهما قيد الدراسة.[65]

3-منطقة التجهيزات بالولاية:

تتواجد منطقة التجهيزات الأولى بمركز الولاية والأخرى بدائرة القنطرة، وتقدر المساحة الكلية للمنطقة بـ 70838400 م^2 والمساحة المستغلة تقدر بـ 484666.46 م^2.

4- منطقة الحضائر بالولاية:

تقدر المساحة الكلية للمنطقة ب 115000.000 م مربع والمساحة المستغلة ب 758181.65 متر مربع.[66]

5-الطرقات:

تعتبر شبكة الطرقات ووسائل النقل من أهم المحفزات لجلب الاستثمار وبحكم الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الولاية، بحيث تمتد شبكة الطرق على طول 2389.75 كلم موزعة على النحو التالي:

---

[65]مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سابق**.

*انظر الملحق رقم (02) .

[66]نفس المرجع .

الطرق الوطنية 559100 كلم، الطرق الولائية 482.700 كلم.

الطرق البلدية 1356.94 كلم منها 797.40 كلم غير معبدة.

أ- السكك: شبكة السكك الحديدة بولاية بسكرة ممتدة من الشمال الى الجنوب، حيث أن هناك 3 محطات رئيسية (بسكرة – الوطاية – القنطرة)، يبلغ طولها 130 كلم وهي تساهم في النشاط الاقتصادي بين الولايات، وربط السكك الجديدة بحيث تمتد من ولاية بسكرة الى سكيكدة مرورا بقسنطينة.

ب- النقل الجوي: يتميز مطار سكة بتنوع رحلاته بين الوطنية والدولية، كما عرف خلال هذه السنوات الأخيرة عمليات ترميم واسعة حسنت من مستوى هذه الرحلات.

6-الشبكة الطاقوية:

تتوفر الولاية على شبكة طاقوية هامة، حيث ارتفعت نسبة التغطية من 88% نهاية 1999 إلى 96% نهاية سنة 2015.

فيما يخص الغاز الطبيعي وصلت نسبة تمويله إلى 85% نهاية 2015.[67]

7-المناجم:

تعتبر الحلقة الأولى في تحريك وتيرة الاستثمار المحلي اذ يمدها بمختلف المواد الأولية التي تدخل في صناعة المعادن (كالحديد، النحاس، والزنك) ومواد البناء كالإسمنت والحصى، والمواد الطاقوية (البترول، الغاز، الفحم).

وبالنسبة للولاية فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز اذ يقع جنوب الأطلسي الصحراوي وشمال الصحراء، هذا التنوع في التضاريس يسمح بإظهار حوافز الاستثمار من خلال توفر الولاية على مناجم مختلفة تدخل في صناعة مواد البناء الأساسية التي تدخل في البناءات التحتية والمنشآت القاعدية مثال ذلك:

- الكلس لإنتاج الحصى والاسمنت

[67] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، **مونوغرافيا بسكرة**، مارس 2015.

- الطين لإنتاج الآجر
- الجبس لإنتاج الجبس ومشتقاته
- الرمل للبناء.

وعند دخول قانون المناجم الصادر في سنة 2011 حيز التنفيذ تم منح 75 سند منجمي للاستغلال و19 سند منجمي للبحث على مختلف هذه المواد.

كما ساهم قطاع المناجم في ولاية بسكرة بإنشاء مصنعين للإسمنت بطاقة إجمالية تقدر بـ: 3.7 مليون طن في السنة والوصول الى الاكتفاء الذاتي ومن ثم تصدير مادة الاسمنت ولهذه الحوافز أصبحت الولاية رائدة في إنتاج مواد البناء.[68]

- وهناك 36 محجرة متواجدة عبر تراب ولاية بسكرة في حالة نشاط.*
- النشاطات المنجمية.
- الكمية المستغلة من المتفجرات خلال سنة 2015 هي 227829 كلغ
- الإمضاء والمصادقة على 101 مخطط تفجير.
- استقبال ودراسة 16 ملف تكوين مفجرين في المحاجر bout FEU
- رفع حصص التموين بالمتفجرات لصالح محاجر ولاية بسكرة بالتنسيق مع الديوان الوطني للمتفجرات الى أربع حصص في الشهر عوض حصتين.
- دراسة إنشاء مستودع للمتفجرات من الصنف الأول على مستوى الولاية وهذا بمعية اللجان الولائية
- تم اختيار موقع انشاء مستودع المتفجرات ببلدية الوطاية.[69]

---

[68] مديرية الصناعة والمناجم، **دليل المديرية لولاية بسكرة**، ص5.

* انظر الملحق رقم (03)

[69] مديرية الصناعة والمناجم،**نفس المرجع**.ص6.

كل هذه المقدرات وغيرها يمكن أن تكون سبيلا حقيقيا تعتمده الولاية من اجل ترقية مجال الاستثمار المحلي، حيث انه وفي المجال الصناع دائما، حظيت ولاية بسكرة بجملة من الاستثمارات الضخمة من شأنها توسيع دائرة الاستثمارات المحلية، وهذا ضمن مختلف البرامج الإنمائية منها على سبيل المثال حوالي 200 مليار دج من برسم الخماسي (2010-2014)، الأمر الذي أضفى ديناميكية ملموسة بحيث دعم الانتعاش الاقتصادي محليا، وعجل في تمكين ولاية بسكرة من الارتقاء إلى مضاف الولايات المنتجة للثروة تلبية احتياجات المواطنين.

وطالما أن الولاية تتمتع بهذا القدر من الإمكانيات في مجال الصناعة، الأمر الذي يؤهلها، أن تنشط فيه وبشكل كبير، وأن تكون وجهة للاستثمار الصناعي بجدارة حيث تسجل حزمة من المشاريع العملاقة، هي الآن قيد الإنجاز، من شأنها إعطاء قيمة مضافة للحركية الاقتصادية وذلك في إطار السياسة العامة المحلية من ذلك:

- محطة توليد الكهرباء بطاقة 1200 ميغاواط بإقليم بلدية أوماش، ومصفاة لتكرير النفط بطاقة معالجة تصل الى 5 ملايين طن سنويا بناحية منبع الغزلان، وسوق وطنية للتمور وهي الأولى من نوعها وطنيا.
- كما تجدر الإشارة إلى انه تم توقيع اتفاقية استثمار بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وشركة مواد البناء حول انجاز مصنع الاسمنت في بسكرة بقيمة مالية تقدر ب 26.6 مليار دينار جزائري، بقدرة إنتاجية تقدر ب 2 مليون طن من الاسمنت ببلدية جمورة.[70]

[70] سليم ساتة، **مرجع سابق.**

المطلب الثالث: مؤهلات الولاية في مجال الفلاحة والري.

1-القطاع الفلاحي*:

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية لولاية بسكرة بـ 1.652.751 هكتار أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية، وتعتبر ولاية بسكرة رائدة في مجال الفلاحة فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية، والتربة الصالحة للزراعة، أعطى لها العديد من المميزات والتي تجعلها رائدة من ناحية توفر وتنوع المنتوج الفلاحي.

1-1: الغابات:

تقدر المساحة الإجمالية الغابية المتواجدة بالولاية 97729 هكتار، وهي تعتبر قليلة جدا بالمقارنة بمساحة الولاية التي تبلغ 21.509.80 هكتار، بحيث لا تمثل سوى 4.54% وتقع أغلبيتها شمال الولاية خاصة في الناحية الشمالية الغربية.

1-2: النخيل:

عدد نخيل الولاية وأنواعها: تتواجد أغلبها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، أورلال).

- دقلة نور 26559679 نخلة .
- غرس 558827 نخلة.
- موش دقلة 1096592 نخلة.

تتخصص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ، البازلاء. الخ)

أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة الى المنتجات الموسمية ببعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح. الخ).[71]

*انظر للملحق رقم (4).

2-الثروة الحيوانية:

تعد الولاية من أشهر الولايات على المستوى الوطني في تربية المواشي والدواجن المتواجدة على مستوى بلديات الولاية.

2-1: الاستزراع السمكي:

يوجد بولاية بسكرة سدين تمت بهما عمليات الاستزراع السمكي بمجموع 220000 يرقة منذ سنة 2004 إلى غاية 2015 كما تمت عمليات الاستزراع السمكي بمناطق مختلفة بالولاية، بأحواض السقي من طرف محطة الصيد البحري بولاية بسكرة بمجموع 1725 سمكة من المالطي النيلي، بسد الغرزة وسد منبع الغزلان.

3-الموارد المائية:

تزخر الولاية بمواردها المائية الجوفية الهامة، والتي تحظى بدورها بدور استراتيجي في السياسة العامة للدولة من حيث توفير الحاجيات الأساسية للمواطن، حيث تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية بـ 820 مليون متر مربع منها:

- موارد المياه الجوفية بلغت:
- المناقب العمومية 736 منقب
- المناقب الخاصة 7412 منقب
- الموارد المعبئة 761

أما بالنسبة للمناقب المدعمة من طرف مديرية المالح الفلاحية فهي:

- منقب 200 متر طولي، الدوسن ومبلغ الاستثمار 4000.000 دج، مبلغ الدعم 1600.000.00 دج نسبة الدعم 40%

---

[71]مقابلة مع السيد بن صالح طارق، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية والفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية والتنمية الريفية لولاية بسكرة في مكتبه، يوم 2016/04/19 الساعة 11:00.

– تدعيم منقب 300 متر طولي ببلدية شعيبة، ومبلغ الدعم 6000.000.00 دج ومبلغ الاستثمار 2400.000.00 دج.

شبكة المياه الصالحة للشرب:

- ✓ عدد المراكز المزودة بالماء الصالح للشرب 75 مركزا.
- ✓ الطول الإجمالي للشبكة 1.535 كلم
- ✓ عدد الخزانات 146 بطاقة تخزين تقدر بـ: 119.210 مكعب.[72]

وتأسيسا على ما سبق يبرز أنه بإمكان ولاية بسكرة المضي قدما في مجال تنشيط الاستثمار المحلي، حيث أنه بإمكانها الاعتماد على الاستثمار الفلاحي الذي من شأنه أن يساعدها على توفير العديد من المتطلبات، وذلك لأنه بالنسبة لمواردها في هذا المجال يستطيع أن يكون أحسن قطاع من الممكن استغلاله لدخول عالم الاستثمار المحلي لتطوير القرى والأرياف وإحياء الكثير من المدن الداخلية.

[72] مقابلة مع السيد رئيس خلية الدعم الفلاحي ورئيس مكتب التنظيم وضبط المقاييس، بمديرية المصالح الفلاحية والتنمية الريفية. ولاية بسكرة ، يوم 2016/04/19. الساعة 11.00 في مكتبه.

المطلب الرابع: مؤهلات الولاية في النشاط الاجتماعي والثقافي.

تعتبر ولاية بسكرة من بين أهم الولايات التي تتمتع بقدر كبير من المؤهلات الاجتماعية والثقافية التي تدعمها في سعيها إلى تنشيط الاستثمار المحلي بهذا المجال

1-التركيبة السكانية:

تعتبر التركيبة السكانية من أهم عوامل نجاح أي استثمار وذلك لما توفره من قدرات على التركيبة السكانية وتتمتع غالبيتهم بمستوى تعليمي مقبول ويد عاملة مؤهلة ذات تكلفة تنافسية.

2-السياحة:

تتوفر ولاية بسكرة على العديد من الموارد السياحية الهامة من وسط طبيعي متنوع بالمناظر الطبيعية وهامات معدنية وواحات النخيل، ومّما يميز الولاية أيضا الآثار التاريخية والحضارية المرتبطة بمختلف العقود والازمنة التي مرت بها، وهذه المؤهلات تجعل من الولاية متحف سياحي طبيعي يجمع بين السياحة البيئية والزراعية والعلاجية والثقافية.

1-2: الاستثمار السياحي:

تعد ولاية بسكرة فضاء خصب للاستثمار كونها تتوفر على خصائص طبيعية عديدة وإمكانيات مادية وبشرية جديرة بانطلاقة فعالة في دعم الحركية السياحية، حيث تم تسجيل 18 مشروع استثماري سياحي وفندقي سعة استقباله الإجمالية تقدر بـ: 1573 سرير، تضمن توفير 528 منصب عمل، يضاف الى ذلك 46 طلب استثمار.

كما يوجد هناك مدينة العاب تعتبر الأولى وطنيا من حيث المساحة واستقطاب السياح في الجزائر، كما سيجلب المشروع العديد من السياح من خارج الولاية وكذا الكثير من مناصب الشغل.

2-2:النشاط الحموي:

ان النشاط الحموي وإمكانياته كأداة اقتصادية هامة بحيث أصبح الاستشفاء والعلاج بالمياه متبنى من طرف اغلب الأوساط الطبيعية. وتتمثل في عدد من المركبات السياحية التي تتوفر في مجموعها على 67 منصب شغل.

2-3: الحضيرة الفندقية: تتوفر الولاية على مجموعة من الهياكل والمنشآت الفندقية، المعتبرة والتيتساعد على تنشيط الحركة السياحية، حيث تضم في مجموعها 4 فنادق مصنفة بسعة إجمالية تقدر ب 1200 سرير.

كما يوجد هناك فندقين 4 نجوم في طور الإنجاز سيعتبران مستقبلا من اهم الفنادق داخل الولاية وأكبرها حجما و سعة، وأيضا نوعية الخدمات المقدمة. [73]

3-قطاع الشغل:

يعتبر قطاع الشغل من بين القطاعات التي توليها الولاية اهتماما كبيرا لما له من ارتباط وثيق بمدى تطور حياة الفرد والمجتمع.

[73] الاستثمار السياحي في الجزائر-ولاية بسكرة-متحصل عليه من:

Http// :elmasaa.com/AR/content/view/23385/48 date22/04/2016 h20:00

المبحث الثاني: دور ولاية بسكرة في دعم وترقية الاستثمار المحلي.

تعتبر ولاية بسكرة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى فهي تتمتع بالأراضي الزراعية الشاسعة والموارد المائية المتنوعة، إضافة إلى الثروة الحيوانية، كما تتخذ بها المحاجر والمقالع، وتتوفر على هياكل قاعدية متنوعة تسمح لها بدعم الاستثمار في مختلف القطاعات بالمنطقة وكذا العديد من الخصوصيات التي من شأنها أن ترفع من شأنها لكي تصبح ولاية ذات استثمارات فلاحيه وصناعية وكذا تجارية، لذلك سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب وهي:

- **المطلب الأول: اثر مساهمة ولاية بسكرة في القطاع الفلاحي.**
- **المطلب الثاني: أثر مساهمة الولاية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المطلب الثالث: اثر مساهمة ولاية بسكرة في المجال الصناعي.**

المطلب الأول: اثر مساهمة ولاية بسكرة في القطاع الفلاحي:

خصصت ولاية بسكرة في مجال العقار الفلاحي خمسة محيطات للاستثمار الفلاحي على مساحة إجمالية تقدر بنحو ألف هكتار، أما الهدف من إنشاء هاته المحيطات للاستثمار الفلاحي فهو توسيع استغلال المساحات المساحات الصالحة للزراعة واستحداث أقطاب فلاحية وتوفير مناصب الشغل، ودعم المنتجات الفلاحية في الولاية.

وفي هذا السياق تحصي مديرية المصالح الفلاحية ما يفوق 1.6 مليون هكتار كمساحات قابلة للزراعة، مستغلة جزئيا في غرس النخيل والزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) وبدرجة أقل زراعة الأشجار المثمرة.

إن أقدام السلطات المحلية على فتح المزيد من المحيطات الفلاحية، دليل على اهتمام الولاية بالقطاع الفلاحي، ما يبرره مساهمة الولاية في تغطية نسبة كبيرة من حاجيات الأسواق الوطنية في عدة منتجات فلاحية، كما تعد التجارب الناجحة في شعبتي التمور بمختلف أنواعها وكذا الزراعات المحمية التي عرفت رواجا كبيرا بمختلف جهات الولاية خلال السنوات الأخيرة محفزا أمام المستثمرين لاطلاع مشاريع فلاحية جديدة بالولاية.

في إطار البرامج التنموية المحلية، تم اعتماد نظام الإنتاج المحلي بولاية بسكرة من خلال نشاط النخيل، باعتبار النخيل ومشتقاتها الثروة المحلية الأساسية التي تزخر بها الولاية، ولقد تم وضع خطة خاصة بهذا النظام تم ابراز كافة المهام:

- حصر المقدرات الفلاحية المحلية لمشتقات النخيل على مستوى الولاية
- عرض النشاطات المرتبطة لمشتقات النخيل
- ربط مختلف مراكز البحث بعضهم
- مباشرة عملية التكوين والتمهين في مجال نشاط مشتقات النخيل.
- توجيه حاملي المشاريع نحو مؤسسات الدعم
- تأطير الحرفيين العاملين في مشتقات النخيل.

أما الأهداف المراد الوصول إليها فهي:

- خلق فرص عمل في مجال مشتقات النخيل.
- تحسين نوعية وجودة وتطوير نشاطات مشتقات النخيل.[74]

المطلب الثاني: أثر مساهمة الولاية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات وأكثرها أهمية وذلك لما تحتويه من أثر في زيادة نسب الاستثمار المحلي داخل الولاية، وكذا تنوع المشاريع وقطاعات النشاط داخلها وكأداة فعالة لدفع وتيرة التنمية.

لذلك دأبت الدولة الجزائرية على الاهتمام بهذا القطاع من خلال إحداث آليات دعم ومرافقة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات جديدة ومنح تسهيلات وامتيازات لتخطي الصعوبات والعراقيل التي يفرضها المحيط.

وبالتالي يكمن دور السلطات المحلية على تجسيد ووضع مختلف الاستراتيجيات لضمان السير الحسن لتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمل المديريات التابعة لها.

1-حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *

إن حركية المؤسسات الخاصة أدت إلى بلوغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2015 الى غاية 7015 مؤسسة خاصة، حيث تم إنشاء 921 مؤسسة جديدة.

قدرت نسبة التطور ما بين العامين(2015-2014) بـ: 12.06% أي بتطور 846 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23947 عامل.[75]

---

[74]مقابلة مع السيد رئيس خلية الدعم الفلاحي ورئيس مكتب التنظيم وضبط المقاييس،**مرجع سابق**.

*انظر الملحق رقم (05).

[75] مديرية الصناعة والمناجم، **مرجع سابق**، ص1.

** انظر الملحق رقم (06).

حيث أن القطاعات المهيمنة في ولاية بسكرة وصلت كما يلي:**

نشاط البناء والاشغال العمومية 3004 نشاط.

- الصناعات الغذائية 257 نشاط.
- النقل والمواصلات 454 نشاط.
- التجارة 1145 نشاط.
- خدمات المؤسسات 893 نشاط.
- خدمات للعائلات 458[76]

2-برامج وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1: مشتلة المؤسسات: ان معيار نجاعة مشاتل المؤسسات يركز أساسا على عدد المشاريع المختصة بالإضافة الى تنوع مجالات تخصص المشاريع المختصة بمشتلة بسكرة: 26 مؤسسة تشمل عدد مجالات منها قطاع البناء، الأشغال العمومية، الخدمات، الصناعات الغذائية.

حيث أن عدد المشاريع المحتضنة وصلت إلى 26 مشروعا.

- معدل الاستيعاب وصل إلى 90%
- عدد مناصب الشغل المحققة 71 منصب.
- عدد مناصب الشغل المتوقعة 702 منصب.

2-2: مركز التسهيل: لقي مراكز التسهيل بمرافقة حاملي المشاريع وكذا انجاز مخططات الاعمال الخاصة بهذه المشاريع، حيث سجل مركز التسهيل لولاية بسكرة تحسنا ملحوظ في نتائج النشاطات خاصة فيما يتعلق بالمرافقة،

[76] **المرجع نفسه**، ص2.

كما تبقى مجالات اختصاص المشاريع التي يتم مرافقتها من طرف مركز التسهيل متعددة بحيث تشمل: قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعات الغذائية. الخ

2-3: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الاجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

طبيعة الاستثمارات التي يغطيها الصندوق: ضمان المشاريع التي تحقق استثمارات متعلقة بـــ:

- إنشاء مؤسسة جديدة وتوسعة المؤسسات الموجودة.
- اخذ المساهمات.
- كيفيات التغطية.
- نسبة الضمان ما بين 10% و80% من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار.
- المدة القانونية لضمان مرتبطة بمدة القرض البنكي.
- بالنسبة لولاية بسكرة تم ضمان قروض إحدى عشر مشروع منذ سنة 2004 الى غاية سبتمبر 2015.

2-4: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة إستراتيجية وضعته الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى إعادة تشكيل بنيتها والوصول إلى مستوى المعايير الدولية، سواء على المستوى التكنولوجي أو الإداري، كما يهدف إلى تقوية القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك

لزيادة حصتها في السوق الوطني أين تخضع لمنافسة السلع المستوردة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها ان تلعب دورا هاما في إحلال الإنتاج الوطني مكان الاستيراد إذا استفادت من مرافقة ودعم الدولة لها.[77]

المطلب الثالث: أثر مساهمة الولاية في القطاع الصناعي .

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية، لما له من دور في التنمية الاقتصادية، لذلك أصبح تطويره هدفا رئيسيا من أجل تحقيق معدل عالي للنمو بالإضافة الى خلق فرص كبيرة للعمل وارتفاع الدخل القومي.

ونتيجة لهذه الأهمية التي يكتسبها هذا الميدان، سعت الولاية إلى دعمه وذلك من خلال تقديم إعانات مادية في شكل مشاريع تنموية، فنجد مثلا أنه قد تم اقتراح وتحديد الكثير من برامج لتجديد شبكة المياه، أو التزويد بالكهرباء الفلاحية للعديد من البلديات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر بلدية الغروس التي سطر لها غلاف مالي يقدر بـ: 2.358.879.91 دج، حيث خصصت هذه المبادرات بإمكانها أن تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي وتصعيد وتيرته، لطالما أن الولاية تطمح إلى ذلك.

ثم ان كل المبادرات التي قد تعمد إلى تنشيط الاستثمار في هذا المجال وتتمحور أساسا في تدعيم البنية الصناعية وتطويرها هيكلها ونظمها، ومن ثم توسيع الحركة الصناعية بالولاية خاصة وأنها تتوفر على كافة المقدرات في هذا المجال.

أما بالنسبة للمساهمة الفعلية للولاية في ترقية الاستثمار في المجال الصناعي فتبقى لا تزال بعيدة عنه، وذلك لان اهتمامها بهذا القطاع لم يشهد أي تغيير على الرغم من الامتيازات التي يتمتع بها.

[77] مقابلة مع السيد حميداتو رضا، مدير مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة في مكتبه، يوم 2016/03/28 على الساعة 09.30.في مكتبه.

وبسكرة كولاية تتسم بطابعها الخدماتي ومن ثم الفلاحي وبدرجة اقل الصناعي، حاولت في كل مرة المساهمة في دعم الاستثمار وترقية أنشطته عبر سياسات ترفع بها التصديات، وفي شكل مبادرات تنموية تبقى معالمها الأساسية طور الإنجاز.[78]

[78] مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: تقييم سياسة الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.

سنتناول في هذا المبحث دراسة تقييمية حول الاستثمار المحلي من خلال الوقوف على المعوقات التي تقف حائلا امام الاستثمار المحلي في الولاية والمشاكل المتعلقة به سواءا مالية أو سياسية أو حتى قانونية، وأيضا آفاق دعم الاستثمار المحلي بولاية بسكرة و كيفية النهوض بالاستثمار داخل الولاية وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية:

- **المطلب الأول: معوقات الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.**
- **المطلب الثاني: آفاق دعم الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.**

المطلب الأول: معوقات الاستثمار المحلي بولاية بسكرة

شكلت الإمكانيات التي تتوفر عليها ولاية بسكرة في مضمونها، مقدرات سمحت لها أن تعمل على تدعيم نشاط الاستثمار المحلي، لكن على الرغم من كل المزايا التي تطبع الاقتصاد المحلي بالولاية فقد واجه الاستثمار بها عدة مشاكل وصعوبات عرقلت سيرورته وأبطأت حركيته، وهذا نتيجة للعديد من العوامل التي سادت على المستويين الوطني والمحلي.

*وان أهم إشكال يقف أمام تشيط الاستثمار المحلي هو كالتالي:

1-المشكل المالي:

حيث الموارد المالية في بعض القطاعات والناجمة عن ضعف الإيرادات الجبائية مما يزيد الفارق بين نفقات الولاية ومواردها.

2-مشكل قلة المورد البشر المؤهل:

نقص الكادر البشري او عدم كفاءته وجاهزيته لمشاريع استثمارية ضخمة، له تأثير بليغ على تنفيذ المشاريع كما أن حداثة الوسائل المستخدمة وتوفرها على تقنيات جديدة من عدمه يشكل تحدي وعائق كبير أمام الهيئات المسؤولة عن تنفيذ مشروع الاستثمار.

3- ثم إن أكبر الصعوبات والمشاكل التي تسود جهاز الولاية في حد ذاته، هي صعوبة التنسيق بين وحدات الإدارة على نفس المستوى المحلي، فمثلا تنوع الأنشطة الاقتصادية من بلدية إلى أخرى في ولاية بسكرة ومنه اختلاف احتياجات ومتطلبات كل منها، شكل صعوبة كبيرة في جهاز الإدارة الولائي مما أثقل عمل الأجهزة الإدارية، نتيجة غياب إستراتيجية شاملة ومحددة توجه عمل هذه الأجهزة.

4-نقص طرح الأفكار وعدم القيام بالمشاريع التي في حد ذاتها لذر مداخيل على المحليات بدورها تمثل مشاريع تنمية المجتمع المحلي، مثل تهيئة المساحات الجبلية لجلب السياح والمستثمرين، انجاز ورشات للأعمال الابتكارية .. الخ

وبالتالي توجيه العديد من المشاريع إلى مشاريع خدماتية لا تتعدى مشاريع عائلية ولا تدر أرباح على الوحدة المحلية ككل5-مشكلة العقار الصناعي.

- صعوبة الحصول على قطعة أرضية مهيئة لمزاولة نشاط استثماري ما.
- جمود سوق العقار بالولاية.

بالإضافة إلى عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية التي تفتقر الى الفعالية اللازمة.[79]

6-سيادة الدولة على بعض الأنشطة والمرافق الاقتصادية، ففي الغالب الأعم تكون الدولة هي المبادر الأول في الحياة الاقتصادية.

7-الإجراءات البيروقراطية الروتينية المعقدة، وبطء العمل الإداري ثم الفساد الإداري الذي يسود كافة الأجهزة الإدارية وكل مظاهر الرشوة، الوساطة، المحسوبية .... الخ

8- مشاكل السياسات والتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الاستثمار المحلي مثلا في تعدد و تداخل القوانين والأنظمة.

- كثرة التعديلات والتغييرات في القوانين من شأنه ان يؤثر على المستثمر.
- المشكلات القانونية مع العمال.

---

[79] وصاف سعيدي، قويدري محمد،" واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 8، 2008، ص48.

- المشكلات القانونية مع المتنافسين.
- المشكلات القانونية مع الشركات.
- نقص العمالة المدربة وندرة التأهيل العلمي والخبرة العملية.
- وجود صعوبات في تسويق المنتج محليا.
- عدم وجود ضمانات كافية للتمويل.
- المشاكل الضريبية، كالضرائب المرتفعة والمتعددة... الخ.
- المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية، مما يؤثر سلبا على الاستثمار وفرصه.
- ضعف المهارات المهنية للكوادر القيادية عالي المستوى، وتدني مستوى الموارد المتاحة لهذه الغاية. [80]

كل هذه المشاكل تشكل عقبات كبرى أمام الاستثمار وحتى محاولة تفعيله، لذلك ينبغي على الجهات المسؤولة البحث عن جميع السبل التي تؤهلها لدعم هذا النشاط، وتخطي كل العراقيل التنظيمية والهيكلية التي تقف امام هذا الهدف.

المطلب الثاني: آفاق دعم الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.

تتمتع ولاية بسكرة بالعديد من المؤهلات والعناصر التي تجعلها في مقدمة الولايات التي يمكن لها ان تسهم وبشكل فعال في تنشيط الاستثمار المحلي (الموقع الجغرافي المميز، وكذلك امتلاكها الثروة من الموارد الاقتصادية)، لكنها بحاجة لاستثمار من أجل زيادة الإنتاج بهدف تحسين كفاءة السوق المحلي ومنه الوصول الى مرحلة التصدير.

ثم ان مناخ الاستثمار قد تطور تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ، والتي تشكل في مجملها أهم عناصر الترويج للفرص الاستثمارية.[81]

- فرص الاستثمار بالولاية:

---

[80] لحسن سيراك ،**المهام التقليدية للجماعات المحلية**. الجزائر: دار موفم،1998، ص92.

[81] وصاف سعيدي، قويدري محمد **مرجع سابق**، ص39.

تعطي ولاية بسكرة فرصا وآفاقا واسعة للاستثمار المحلي وهذا نظرا لمساحتها الشاسعة وموقعها الاستراتيجي، فهي تزخر بإمكانيات اقتصادية وطبيعية منها:

– تنوع المناخ في بسكرة: يعتبر محفزا كبيرا، فهو يساعد على نمو جل الزراعات، ولا سيما تلك التي تتطلب حرارة عالية كزراعة النخيل والتين، كذلك التي تتطلب البرودة كالزراعات الشتوية المتنوعة.

– تكاد تكون كل الأراضي بولاية بسكرة صالحة للزراعة لتوفر العوامل الأساسية التي تساعد الزراعة على النمو ومن أهمها نوعية التربة والحرارة والمياه والمناخ وغيرها، التي تعتبر مجالا حيويا مناسبا للاستثمار وذلك لكبر المسافة القابلة للزراعة والمقارنة مع المساحة المستغلة.

– أهم نماذج التنمية المحلية تعتمد على مشاركة الجماهير في عمليات التعيير والتنمية والتي أبحت ركيزة أساسية لذلك، ليس لأن المشاركة تدعم الجهد الحكومي وتكمله فحسب، بل لأن لها أثرها في إعادة التنظيم والربط بين الفرد والمجتمع والحكومة، وتعميق الممارسة الديمقراطية التي تركز على إشراك المواطنين في تحمل المسؤوليات والعمل من اجل تطوير مجتمعاتهم

– كما أن اللامركزية تعد أحد مواطن القوة التي يجب ترقيتها ضمن سياق اقتصاد السوق من خلال دعم فرص المشاركة للمجتمع في تسيير شؤونه وبالتالي التقدير الحقيقي لحاجياته.[82]

*الميكانيزمات المتسارعة لتنشيط الاستثمار المحلي على مستوى الولاية:

لترتقي الولاية بنشاط الاستثمار المحلي وتصل به الى مراحل تحقق فيه إنجازات كبيرة تتبنى وسائل وطرق شكلية وضمنية تضمن به تنشيط الاستثمار والحفاظ على استقراره واستدامته، فهو آلية تمكنها من توفير حاجيات مواطنيها بشكل أسرع، حيث تتمكن من السير في طريق النمو والتقدم خاصة إذا كللتها مشاريع تشاركية مطروحة من أصحاب المنطقة، وبالإمكان أن يتم ذلك عمليا من خلال:

[82] يوسف بالنور، "التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر –ولاية بسكرة–"، **رسالة ماجستير** (جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع الحضري،)، 2003، ص109.

– تطوير قدرات الادخار المحلية التي بإمكانها تمويل برامج التنمية المحلية ومنها ترقية مجال الاستثمار .

– الاستثمار في المشاريع ذات الفوائد والإرباح التي تمكن من توفير مداخيل وعدم الاعتماد التام على إعانات الدولة.

– تدعيم الطاقات المحلية في مجال الدراسات والإنتاج والخدمات، مما يساعد على استحداث الشروط المواتية لتنمية حركية اقتصادية واجتماعية محلية.

– توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي الى زيادة الأهمية النسبية للمساهمة في تكوين الدخل.

– الاعتماد على الموارد المحلية، حيث أن لها عوائد كبيرة تتمثل أساسا في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.[83]

– الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة والمتوفرة على المستوى المحلي، والاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات والدعم الحكومي المقدم من طرف الدولة لإرساء قواعد استثمار محلي يتحقق من خلاله إشباع الحاجات.

– تحسين وربط العلاقات بين مراكز وهيئات الدعم على المستوى المحلي لإنجاح المشاريع

– التركيز على الموارد البشرية التي تعد من العناصر الهامة والتي يتوجب توافرها كما ونوعا، لأنها تعمل على ارتقاء الجماعات المحلية، والعمل على استعمال آليات جديدة للتدبير منها اتخاذ القرار وإيجاد طريقة سليمة للتسيير.

– بذل مجهودات مضاعفة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والمنظورة في مشاريع الاستثمار المحلي.

---

[83] السعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**،الأردن: دار البارودي العلمية، 2010، ص237.

- العمل على توفير موارد ذاتية تخصص للتجهيز من أجل سد النقص وفرض رقابة شديدة على الانفاق المحلي خاصة نفقات التسيير لأجل تحقيق فائض مالي يساعد على تمويل الاستثمار المحلي الذ يكفل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهيئة المحلية

- تنشيط المالية المحلية[84].

ان لولاية بسكرة آفاقا مستقبلية كبيرة تقوم بدور فعال في مجال الاستثمار، وهذا نتيجة لكل المقدرات التي تمتلكها، والتي تسمح لها بأن تكون في الريادة في ميدان تنشيط استثمار محلي قوي.

[84]فريدة قيصر مزياني، ، **مرجع سابق**، ص 65.

خلاصة الفصل:

تعد ولاية بسكرة من الولايات التي سمح لها موقعها الجغرافي ومقدراتها الطبيعية والاقتصادية من أن تنشط في مجال الاستثمار المحلي، الذي يعتبر أحد المبادرات التي تحفزها على توفير الثروات، وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل.

ولأن لتنوع الأنشطة الاقتصادية في الولاية كان مكسبا له أهمية بالغة في جعل الولاية تعمد لحركية الاستثمار كأحد الحلول المجدية في مسار التنمية المحلية.

ثم إن الطابع الفلاحي التي تمتاز به المنطقة لاستقطاب عديد المشاريع الاستثمارية، وذلك سواءا في البرامج التي سطرتها الحكومة الجزائرية في إطار السياسات العامة او المبادرات المحلية لمواطني الولاية.

لكن على الرغم من ذلك، تبقى ولاية بسكرة تواجه العديد من العراقيل التي تصعب من توجهها نحو الاستثمار المحلي، والعمل على تنشيطه.

ويبقى الباب مفتوحا أمام بروز استثمار محلي قوي في حالة مضاعفة الجهود وإعطاء قيمة أكبر للاستثمار داخل ولاية بسكرة.وخاصة الصناعي و السياحي لما تملكه من مؤهلات تسمح لها بذلك.

الخاتمة.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نخلص أن:

- سياسة الاستثمار المحلي تعتبر من بين أهم السياسات التي تلجأ إليها الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية، وهذا في إطار السياسات العامة المحلية، وتعتبر تجسيدا حقيقيا واستغلالا فعالا لموارد الولاية والاستفادة القصوى منها، بالسهر على توفير مناخ ملائم للاستثمار والعمل على ترقيته.
- ومن هذا المنطلق جاء تقسيم الدراسة في قسمين جزء نظري وجزء تطبيقي، حيث تناول الأول الجوانب المفاهيمية والشكلية لكل من الاستثمار المحلي والسياسات العامة المحلية على اعتبار أن الاستثمار المحلي خطوة تنموية تستهدف النهوض بالمجتمع وبحيثيات تطويره، فالقيام بالاستثمار داخل الولاية يكون في إطار سياسة عامة محلية.
- الجماعات المحلية كالولاية والبلدية جماعات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، الأمر الذي خولها أن تتدخل في العديد من المجالات وتعمل على تطويرها وترقيتها، بما يواكب قدراتها وإمكانياتها من خلال مجمد البرامج والسياسات والخطط التي تقوم بها في إطارها المحلي عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها من الوكالات وأيضا المؤسسات التابعة للولاية كمؤسسة تطوير، كل هذه البرامج ماهي إلا برامج تسهل عملية الاستثمار وتستقطب مشاريع فعالة، كل هذا في إطار سياسة الجماعات المحلية لتنشيط الاستثمار.
- لنأتي الى القسم الثاني الذي يمثل الجزء التطبيقي للموضوع حيث تناولنا فيه ولاية بسكرة كنموذج، باعتبارها أحد الولايات التي بإمكانها المضي قدما في تطوير أنشطة الاستثمار، نظرا لوجود عدد معتبر من المقدرات والمؤهلات التي تحوز عليها في هذا المجال، وبالرغم من ذلك تبقى بعيدة عن

الاستثمار المحلي بكل أبعاده نتيجة العديد من العقبات والعراقيل التي تقف إمام الاستثمار وإسهام الولاية فيه.

- بالرغم من الرواج الذي حققته ولاية بسكرة في مجال الاستثمار الفلاحي إلا أنها تبقى تعاني من مشاكل في تنشيط الاستثمار الصناعي والسياحي والخدماتي، فعدم استغلال الموارد والمقدرات التي تزخر بها الولاية عجل في تصاعد وتيرة الصعوبات والعراقيل التي يعرفها مجال الاستثمار، بسبب الاعتماد فقط على الإعانات الحكومية، ويفسر الاستغلال الغير منتظم لمؤهلات وطاقات الولاية.
- وعليه نستنتج بعض الحلول والتوصيات التي إذا تبنتها الولاة تستطيع أن تساهم في تنشيط ونجاح الاستثمار المحلي وهي:
  - توعية المسيرين والمواطنين بأهمية الاستثمار.
  - الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المحلية.
  - تحسيس المواطنين بدورهم الفعال في تنشيط مجال الاستثمار في محيطهم.
  - العمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بسريان أجندة المشاريع الاستثمارية.

-في الأخير يمكن القول أن كل هذه الخطوات بإمكان ولاية بسكرة أن تعتمدها لتنشيط الاستثمار المحلي وتصعيد وتيرته وزيادة نسبه إن ارتكزت عليها وسهرت على تطبيقها.

قائمة الملاحق

ملحق رقم : (01)

الإطار الإداري : تضم ولاية بسكرة 12 دائرة و33 بلدية موزعة كاللآتي :

الـــــدوائـــــر	البلديات التابعة لها إدارياً
دائرة بسكرة المدينة	بلدية بسكرة ، بلدية الحاجب
دائرة طولقة	بلدية طولقة، بلدية بوشقرون ، بلدية برج بن عزوز، بلدية ليشانة
دائرة أولاد جلال	بلدية أولاد جلال ، بلدية الشعيبة ، بلدية الدوسن
دائرة القنطرة	بلدية القنطرة ، بلدية عين زعطوط
دائرة سيدي عقبة	بلدية سيدي عقبة ، بلدية شتمة ، بلدية الحوش ، بلدية عين الناقة
دائرة أورلال	بلدية أورلال ، بلدية ليوة ، بلدية أوماش ، بلدية مخادمة ، بلدية امليلي
دائرة زريبة الوادي	بلدية زريبة الواد ، بلدية المزيرعة ، بلدية الفيض ، بلدية خنقة سيدي ناجي
دائرة مشونش	بلدية مشونش
دائرة جمورة	بلدية جمورة ، بلدية برانيس
دائرة فوغالة	بلدية فوغالة ، بلدية لغروس
دائرة سيدي خالد	بلدية سيدي خالد ، بلدية البسباس ، بلدية راس الميعاد
دائرة لوطاية	بلدية لوطاية

ملحق رقم : (02).

توزيع المناطق الصناعية ومناطق النشاطات عبر ولاية بسكرة

عدد مناطق الإستثمار والمشأة	المساحة الإجمالية	عدد القطع الموزعة	مساحة القطع الغير موزعة	القطع الغير موزعة	مساحة القطع الغير موزعة
16	288 524 هكتار	931 قطعة	272 064 هكتار	156 قطعة	253 334 هكتار

المصدر : مركز التسهيل بسكرة لسنة 2015

المناطق الصناعية في الولاية

المناطق	العدد	المساحة م^2	عدد القطع المُنشأ	مساحة القطع المُنشأة م^2
منطقة النشاطات	12	2,304,175,30	688	1,626,651,16
منطقة التجهيزات	02	708,384,00	153	472,811,64
منطقة الحظائر	01	1,150,000,00	230	876,919,25
المجموع	15	11,162,559,30	1071	2,96,382,05

المصدر : http://www.dopmepi-biskra.com/secteur industri

تابع الملحق رقم(2) : مـــنـــاطق الاســتثـمار عـبر ولاية بـــسـكرة

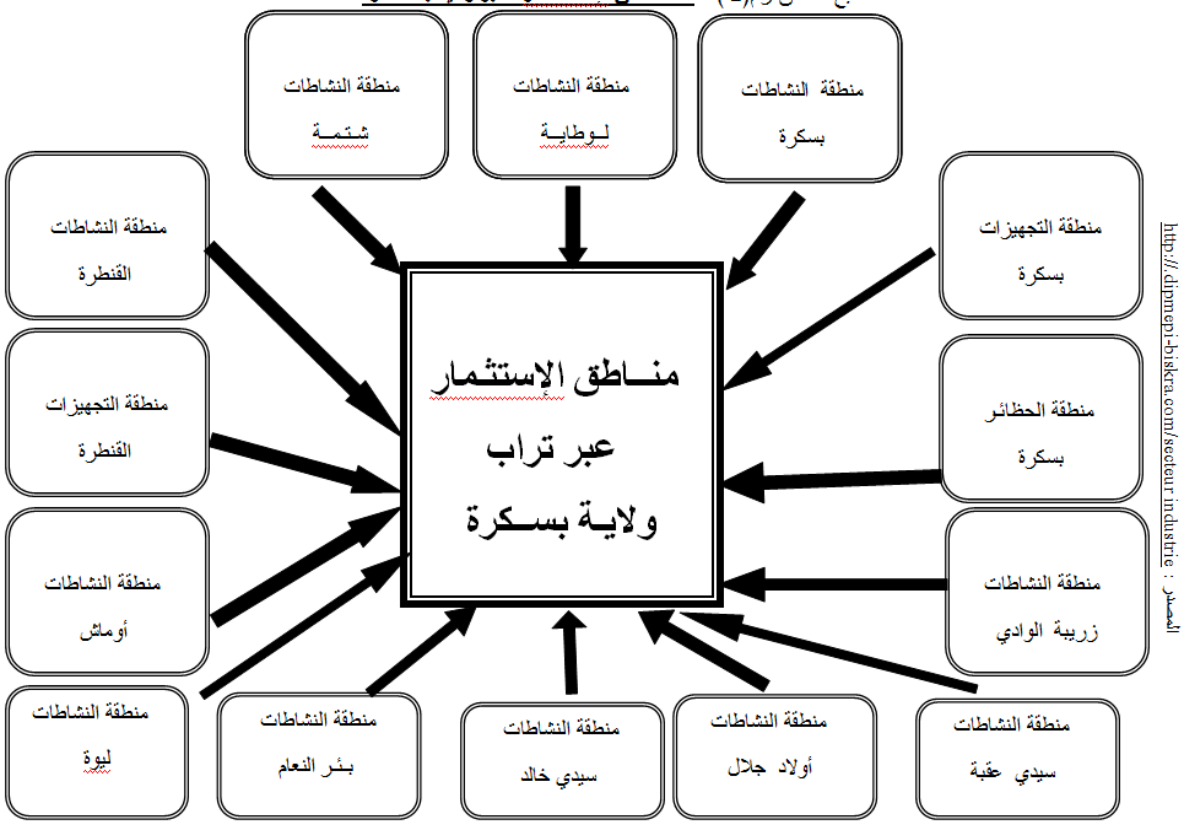

المصدر : http://.dipmepi-biskra.com/secteur industrie

ملحق رقم (3): المحاجر المتواجدة عبر تراب ولاية بسكرة (في حالة نشاط).

المادة الأولية	المحاجر في حالة نشاط	الإنتاج السنوي لسنة 2015 عدد العمال	عدد العمال	المـــواد
الحصى	18	839159.64	399	الحصى – الإسمنت
الطين	09	15116773	71	الآجر الأحمر
الجبس	06	327312.5	61	الجبس ومشتقاته
الرمل	03	374310	14	للبناء
المجموع	36	3052455.14	545	

الموسم الفلاحي : 2014/2015

التوزيع العام للأراضي حسب البلديات

البلدية	المساحة الصالحة للفلاحة(SAU)		أراضي بُور ورعوية	أراضي غ منتجة ومخصصة للفلاحة	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة	الغابات	الحلفاء	أراضي غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة	المساحة الإجمالية للبلدية
	المجموع	منها المسقية							
بسكرة	3445	2419	4006	311	7762	0,00	0	5008,00	12770
الحاجب	5394	3012	11222	263	16879	0,00	0	3931,00	20810
لوطاية	9198	4115	27102	225	35525	3000,00	0	2085,00	40610
جمورة	2908	743	15686	629	19223	1050,00	0	4807,00	25080
برانيس	5476	1015	11583	1477	18536	0,00	0	18474,00	37010
القنطرة	1427	664	4095	1787	7309	10965,00	0	5636,00	23910
عين زعطوط	2132	156	5984	65	8181	8703,00	0	185,00	17070
سيدي عقبة	10025	7872	8898	3952	22875	200.00	0	2335,00	25410
الحوش	21067	7186	38195	8589	67851	1639,00	0	5999,50	75490
شتمة	1928	1927	7583	834	10345	0,00	0	675,00	11020
عين الناقة	25150	13536,00	9673	9737	44560	380,00	0	5840,00	50780
زريبة الوادي	13652	8308	28211	139	42002	260,00	0	7828,00	50090
أمزيرعة	7805	5258	40061	993	48859	23409,16	5000	18811,84	69080
الفيض	13606	7890	61850	15076	90532	1804,00	0	45174,00	137510
خ.سيدي ناجي	1217	417	2485	139	3841	0,00	0	4169,00	8010
امشونش	1601	1496	35095	1111	37807	6470,19	0	6162,81	50440
طولقة	4384	4347	89830	207	94421	7000,00	0	20009,00	121430
بوشقرون	1845	1718	3173	216	5234	0,00	0	556,00	5790
برج بن عزوز	1666	1655	371	96	2133	0,00	0	187,00	2320
ليشانة	2122	1722	1288	58	3468	0,00	0	492,00	3960
فوغالة	1799	1565	4599	67	6465	0,00	0	1565,00	8030
الغروس	7030	3431	15599	241	22870	0,00	0	890,00	23760
أولاد جلال	4121	3853	13680	523	18324	0,00	0	13766,00	32090
الدوسن	8484	8021	37664	200	46348	0,00	0	15812,00	62160
الشعيبة	4414	862	117299	595	122308	0,00	0	46342,00	168650
سيدي خالد	3511	1644	5888	54	9453	0,00	0	12277,00	21730
البسباس	1889	1045	279640	2780	284309	420,00	5864	72767,00	363360
رأس الميعاد	1561	688	377476	15204	394241	31028,00	3000	50121,00	478390
أورلال	1777	1750	14142	10	15929	100,00	0	2981,00	19010
امليلي	4483	3715	29872	20	34375	850,00	0	1935,00	37160
امخادمة	2409	2243	10134	158	12701	200,00	0	2259,00	15160
أوماش	4452	3858	73016	841	78309	250,00	0	3121,00	81680
ليوة	4495	4491	14346	935	19776	0,00	0	4434,00	24210
مجموع الولاية	**185473**	**108 622,00**	**1 399 746**	**67532**	**1 652751**	**97729,15**	**13864**	**386635,85**	**2 150980**

الوحدة : هكتار

المؤشرات الإحصائية الصغيرة والمُتوسطة :

المـــمـــؤشـــــــرات	ســـنـــة 2014	ســـنـــة 2015
عدد المؤسسات ص.م الخاصة	6169	7015
الـتـطور السنـــوي	308	250

تطور المؤسسات لولاية بسكرة خلال 10 سنوات :

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات خ.ص.م	2937	3233	3561	3987	4499	4733	5230	5611	5861	6163	7015

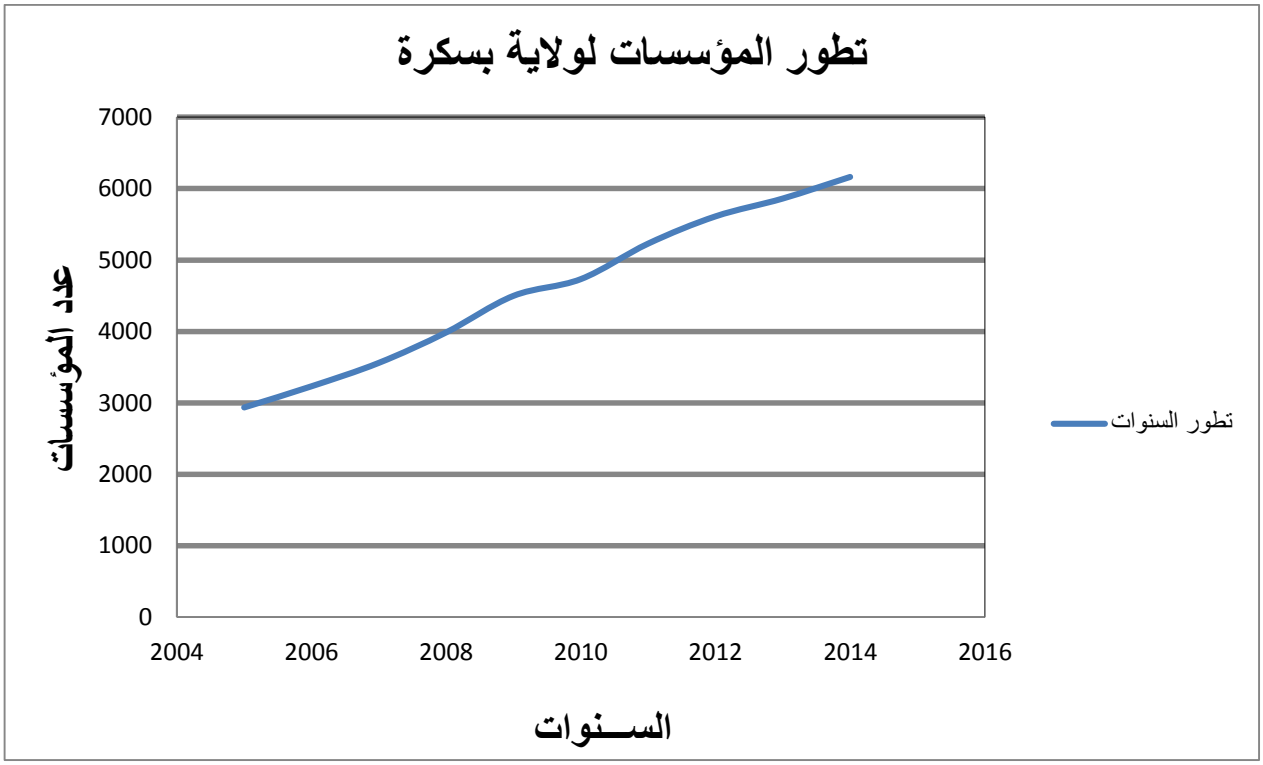

المصدر : مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة 2015

ملحق رقم :(06) القطاعات المُهيمِنـة في الولاية :

قطاع النشاط	البناء والأشغال العمومية	الصناعة الغذائية	النقل والمواصلات	التجارة	خدمات للمؤسسات	خدمات للعائلات	المجموع
عدد المؤسسات الخاصة 2015	3004	257	454	1145	893	458	6211
الـنـسبة %	%48	4%	7%	19%	15%	7%	100%

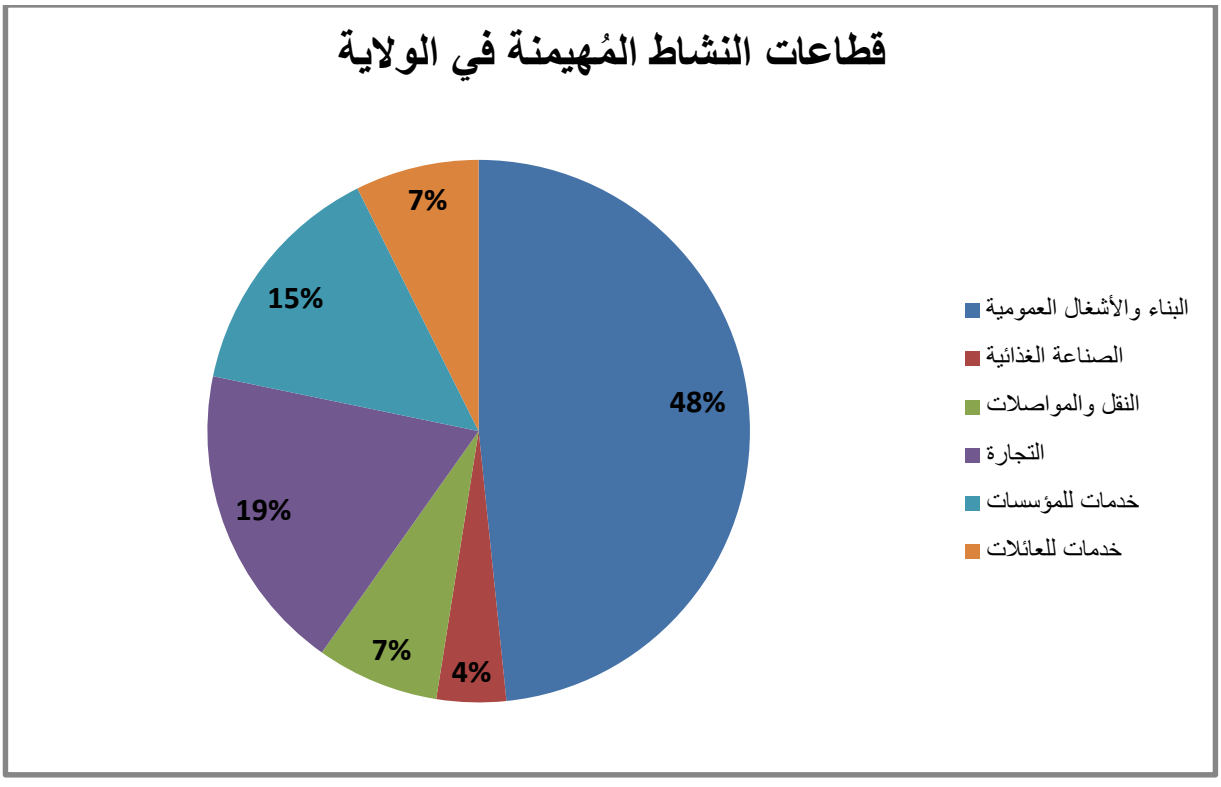

المصدر:مديرية الصناعة و المناجم .بسكرة 2015.

قطاعات النشاط المُهيمنة في ولاية بسكرة (مقارنة بين 2014 والسُداسي 2015):

قطاع النشاط	البناء والأشغال العمومية	الصناعة العمومية	الصناعة الغذائية	النقل والمُواصلات	التجارة	خدمات للمؤسسات	المجموع
م.ص.م الخاصة 2014	2782	219	426	928	799	407	5561
م.ص.م الخاصة 2015	3004	257	454	1145	893	458	6211

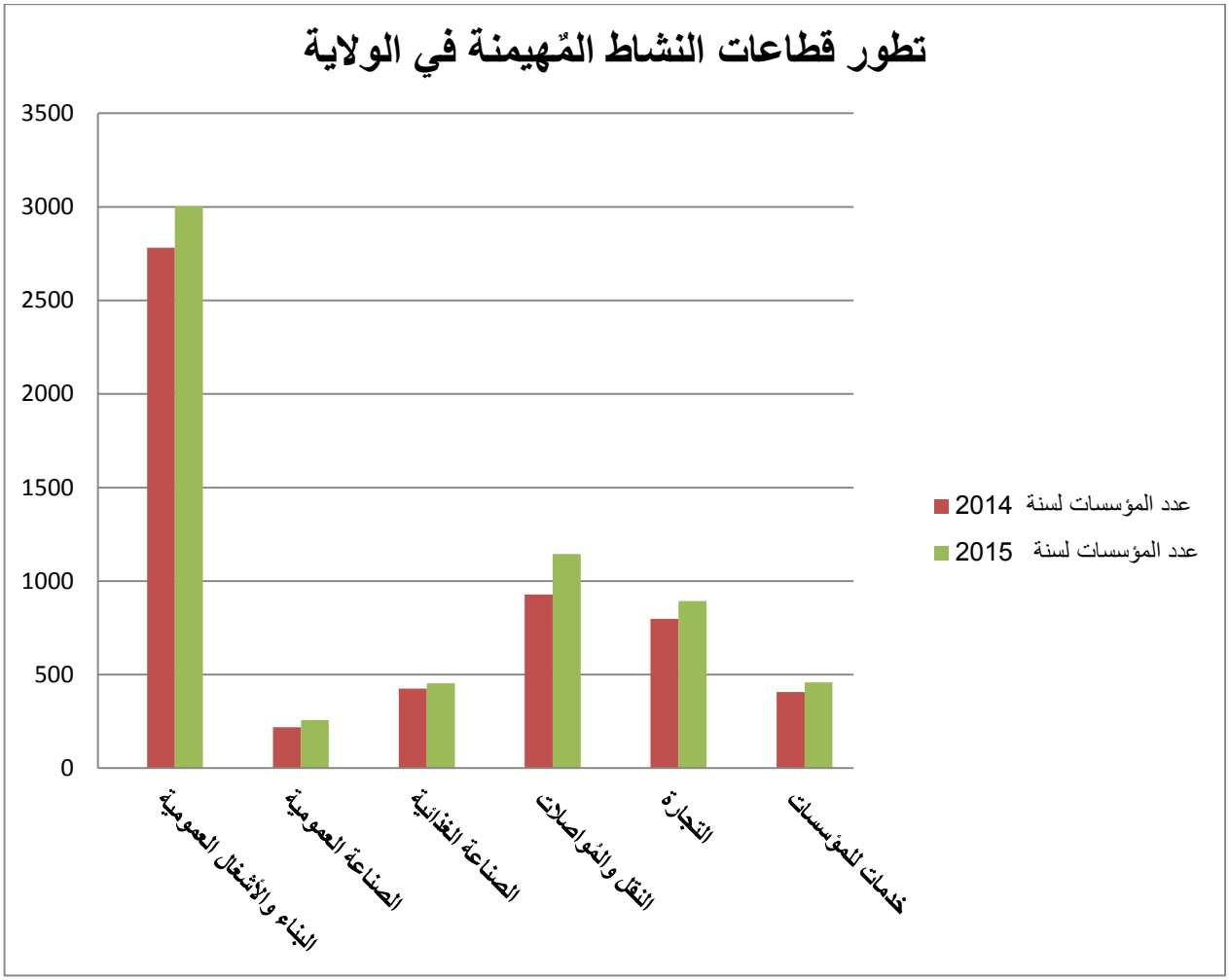

المصدر : مديرية الصناعة و المناجم .بسكرة 2015

الملحق رقم(07):

أسئلة المقابلة:

أسئلة خاصة بمديرية المصالح الفلاحية:

-ولاية بسكرة ولاية تمتاز بالطابع الفلاحي ،مانسب الاستثمار الفلاحي بالولاية ؟

-وهل لولاية بسكرة مؤهلات في المجال الفلاحي ؟

-ماهي النسب التي حققتها ولاية بسكرة في المجال الفلاحي؟ وماهي أهم الانجازات و الاستثمارات التي حققتها في هذا المجال في الخمس السنوات الأخيرة(2015-2010) ؟

-هل استفادت ولاية بسكرة من موقعها الجيد والمناخ الجيد في تحقيق استثمارات فلاحية مهمة ؟

-مامدى استفادة الولاية من المشاريع الاستثمارية التي تسطرها الحكومة ؟

-ماهي الآليات التي تعتمدها الولاية للارتقاء بالاستثمار المحلي ؟

-ماهي أهم الصعوبات التي تقف عائق لتنشيط الاستثمار المحلي ؟

أسئلة خاصة بمديرية الصناعة و المناجم :

-ماهي نوعية الاستثمارات المحلية الممكنة بالولاية ؟

-هل للاستثمار الصناعي خيز أو نصيب بولاية بسكرة ؟

-هل يمكننا ان نحصل على أرقام و إحصائيات تبين لنا نسب الاستثمار بالولاية ؟.ومختلف الاستثمارات المدعمة ؟

أسئلة خاصة بمديرية التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

-ماهو دور المديرية في تنشيط الاستثمار المحلي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

-فيما يكمن دورها في تنشيط الاستثمار المحلي ؟

-ماهي مختلف القطاعات المستثمرة والتي تعمل المديرية على دعمها ؟

-ماهي نسب الاستثمار بالولاية من (2010-2015) ؟

-هل المشكل المالي و القانوني يعطل عملية الاستثمار ؟

-ما مدى استفادة الولاية من المشاريع الاستثمارية التي تسطرها الحكومة ؟

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول	45
02	الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني	46
03	الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول (التمويل الثنائي)	46
04	التمويل الثنائي، الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني.	47
05	الأنشطة القطاعية المدعمة من طرف وكالة تشغيل الشباب من سنة 2010-2015.	48
06	المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب السنوات (إحصاءات سنة 2011-2012).	54

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية :

القرآن الكريم.

سورة الكهف الآية 34.

أ-الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية.** الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.العدد47،الصادر بتاريخ22 اوت 2001.المادة 10و 15.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ، الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة الأولى.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة السادسة، المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ، الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحيد قانونها الأساسي.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية،** المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 25 جانفي 2004، العدد 6.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية** .المرسوم التنفيذي رقم103/11 المؤرخ في مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المحدد لشروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03.

ب-<u>الكتب:</u>

1. الأحمد،حسام الدين. **قوانين الاستثمار العربية**. لبنان: منشورات المحلي الحقوقية، 2011.
2. أزاد شكور، صالح. **الاستثمار الأجنبي وسبل استقطابه وتسوية منازعاته**. مصر: دار الكتب القانونية،2011.
3. أل شبيب ،دريد كامل .**الاستثمار و التحليل الاستثماري** .الأردن:دار اليازوري العلمية،2010.
4. أندرسون، جيمس. **صنع السياسة العامة**، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999.
5. حردان حيدر ، غانم محمد . **الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.
6. حردان، طاهر. **أساسيات الاستثمار**. الأردن: دار المستقبل،2003.
7. ____ ، ____ .**مبادئ الاستثمار**. الأردن: دار المستقبل، 2006.
8. رشيد،أحمد . **التنمية المحلية**. بيروت: دار النهضة العربية، 2009.
9. زياد، رمضان. **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**. ط2.الأردن دار وائل، 2005.
10. سالم العرفة، سيف. **إدارة المخاطر الاستثمارية**. الأردن: دار الرؤية، 2009.
11. سامي الحلاق، سعيد، محمود العلجوني محمد. **النقود والبنوك والمصارف المركزية**. الأردن: دار البارودي العلمية، 2010.
12. سانو قطب ،مصطفى. **الاستثمار: أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**. الأردن: دار النفائس،2000.

13. السويلم، محمد أحمد. **الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي**. الإسكندرية، منشأة المعارف، 2009.

14. سيراك، لحسن . **المهام التقليدية للجماعات المحلية**. الجزائر: دار موفم،1998.

15. الشحات، محمد و آخرون.**الإدارة المالية**.مصر: المكتبة العصرية،2011.

16. الشواربي عبد الحميد، محمد. **إدارة المخاطر الإنتاجية**.الإسكندرية:منشاة المعارف،2004.

17. عبد السلام، احمد ،الموفق، محمد. **دراسات عن الاهتمام المختلف بالبنوك التجارية**. (د.ب.ن): مطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

18. عبد المطلب، عبد المجيد. **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. القاهرة: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2001.

19. فريحة، حسن. **شرح القانون الإداري**. الجزائر: ديوان المصطلحات الجامعية، 2009.

20. مصطفى الحسين، أحمد. **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

21 . هويشار ،معروف. **الاستثمارات والأسواق المالية**. الأردن: دار الصفاء،2003.

ج-المجلات و الدوريات:

المجلات:

1- جلاب بنافعة، بوحفص. "الابتكارات المالية وتفعيل القروض البنكية في الجزائر". **مجلة المفكر**، العدد5، مارس 2010.

2- سعيدي وصاف. قويدري محمد،" واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 8، 2008.

3- صليحة، عشي. " السياحة في الجزائر المقومات الوفيرة والاستراتيجيات الغائبة"، مجلة **العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد 8، 2000.

4- مرازقة، عيسى. "معوقات تسيير الجماعات المحلية، بعض عناصر التحليل"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 14، جوان 2006.

5- مزياني قيصر،فريدة. "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار". **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد6، 2009.

الدوريات:

1 - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، **مونوغرافيا بسكرة**، مارس 2015.

2 - مديرية الصناعة والمناجم، **دليل المديرية لولاية**، بسكرة،

3 - الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة**. بسكرة 2015.

4- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **دليل المستثمر لولاية بسكرة**، سنة 2015.

5- منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، بسكرة 2015.

د-الدراسات الغير منشورة:

1- بعداش، عبد الكريم. "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري جلال الفترة الممتدة من 1996-2005"، **مذكرة دكتوراه**، (جامعة الجزائر ،كلية تسيير و الاقتصاد ، قسم التسيير،تخصص نقود ومالية،) 2008.

2- حبيبة فرحاتي،"دور الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة ماجيستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،قسم العلوم التجارية،تخصص نقود ومالية،)2013.

3- زين، منصوري. "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كاداه لتمويل التنمية الاقتصادية"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)،2006.

4- عامر فاطمة،"دور سياسة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة الجزائر:الوكالة الولائية للتشغيل"،**مذكرة ماستر**.(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص سياسة عامة و إدارة محلية،)2014.

5- عبد الحميد زراد محمد. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية التسيير والاقتصاد ،قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال)، 2012.

6- عزيزة، ضميري. "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر". **مذكرة ماجيستير**. (جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، 2008.

7 - مراد، بالكعيبات. "منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري" **أطروحة دكتوراه**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2011.

8- يوسف ،بالنور، "التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر–ولاية بسكرة–"، **رسالة ماجستير** (جامعة محمد خيضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع الحضري)، 2003،

هـ –المداخلات والملتقيات:

1- محمد الناصر حميداتو، العيد الغربي، **مداخلة بعنوان:**" إسهامات الهيئات المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 افريل 2012، 119.

1- زكريا، مسعودي وآخرونّ، **ملتقى بعنوان:**" دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسات التشغيل في استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 10-11 افريل 2012.

و- المقابلات:

1-**مقابلة مع:** السيد رئيس خلية الدعم الفلاحي ورئيس مكتب التنظيم وضبط المقاييس، بمديرية المصالح الفلاحية والتنمية الريفية. ولاية بسكرة. في مكتبه.

2-**مقابلة مع:** السيد بن صالح طارق، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية والفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية والتنمية الريفية لولاية بسكرة في مكتبه.

3-**مقابلة مع:** السيد حميداتو رضا، مدير مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة في مكتبه.

ي-المواقع الالكترونية:

1 الاستثمار السياحي في الجزائر، متحصل عليه من:

http:\\WWW.AL MASSA.COM/AR/VIEV/23385/4

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متحصل عليه من:

http:\\www.ansej.org.dz.

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، متحصل عليه من:

http:\\www.onsej.org.dz

5- الاستثمار المحلي في الجزائر ولاية بسكرة، متحصل عليه من:

Http// :elmasaa.com/AR/content/view/23385/

6- سليم ساتة، "العمل على الاستفادة من القدرة الفلاحية الكبيرة لبسكرة"، متحصل عليه من:

http:\\www.local/post/ops-ouest/art cal ? 231…htm

ثانيا:باللغة الأجنبية:

-livres

1- Bussery charrois**. analyse et des projets d'investinement**.paris.1999.

2- Ibrahim ngouhnuo." Les invese tessements derects étrangers en Afrique central : attractivité et effets économique" ; **thèse de doctorat son publiée**,(université de sud Toulon var. France. faculté de seinces économique et gestion,).2008.

الفهرس

المقدمة العامة.....أ–ط

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....11

مقدمة الفصل.....11

المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي.....12

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي.....13

المطلب الثاني: صور وأشكال الاستثمار المحلي.....16

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار المحلي.....18

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار المحلي.....20

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة المحلية.....23

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة المحلية.....23

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم السياسة العامة المحلية.....2

المطلب الثالث: خصائص السياسة العامة المحلية.....28

خلاصة الفصل.....30

الفصل الثاني: مساهمة الجماعات المحلية في دعم سياسات الاستثمار المحلي في الجزائر.....33

مقدمة الفصل.....**33**

المبحث الأول: مساهمة الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي.....**34**

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....34

المطلب الثاني: مساهمة الولاية في تدعيم الاستثمار المحلي.....37

المطلب الثالث: مساهمة البلدية في تدعيم الاستثمار المحلي.....39

المبحث الثاني: برامج دعم الاستثمار المحلي في الجزائر.....**41**

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....42

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 48

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.....51

المبحث الثالث: مؤسسات دعم الاستثمار المحلي.....**55**

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....55

المطلب الثاني: المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.....58

خلاصة الفصل.....61

الفصل الثالث:واقع الاستثمار المحلي –"دراسة حالة ولاية بسكرة نموذجا– (2010–2015).....**63**

مقدمة الفصل.....63

المبحث الأول: مؤهلات وفرص الاستثمار في ولاية بسكرة.....64

المطلب الأول :لمحة تعريفية لولاية بسكرة.....65

المطلب الثاني: مؤهلات الولاية في المجال الصناعي.....66

المطلب الثالث: مؤهلات الولاية في مجال الفلاحة و الري.....71

المطلب الرابع: مؤهلات الولاية في المجال الاجتماعي والثقافي.....73

المبحث الثاني: دور ولاية بسكرة في دعم وترقية الاستثمار المحلي.....75

المطلب الأول:أثر مساهمة ولاية بسكرة في القطاع الفلاحي.....76

المطلب الثاني: أثر مساهمة الولاية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....77

المطلب الثالث: أثر مساهمة ولاية بسكرة في المجال الصناعي.....80

المبحث الثالث: تقييم سياسة الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.....81

المطلب الأول: معوقات الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.....82

المطلب الثاني: آفاق دعم الاستثمار المحلي بولاية بسكرة.....84

خلاصة الفصل 87

خاتمة البحث.....89

قائمة الملاحق.....92

قائمة الجداول 104

قائمة المراجع.....106

فهرس المحتويات.....116